المَذاهِبُ النّحْوِيَّة ُفِي مَا لا يَجْتَمِعَانِ فِي التَّرَاكِيْبِ الْلُغَـوِيَّة

أ.م.د عبد الخالق زغير عدل / جامعة واسط /كلية التربية/ قسم اللغة العربية

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى والرحمة محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد : فقد وجدت الكثير من الآراء والأقوال المتفقة والمختلفة ، في مؤلفات علماء اللغة العربية القدامى والمتأخرين – وفي الغالب النحويون منهم – في مواضع الكلام على التراكيب اللغوية ومسائلها عامة ، وجملة الكلام على وجه الخصوص . وتلك المواضع والمسائل كثيرة ومتفرقة في الأبواب النحوية ، ومن الصعب أن يلمّ الباحث بها كلها . وقد بذلت جهداً كبيراً – وبعون الله تعالى – من أجل الوقوف على أكثرها وأهمها، وبيان مذاهب أولئك العلماء فيها ، سواء أكانت تلك المذاهب لبصريين أم لكوفيين أم لغيرهم ،أو كانت لجماعة أو أفراد متفقين أو مختلفين مع هذا الفريق أو ذاك ، في هذه المسألة أو تلك . وتلك المواضع والمسائل تدخل ضمن حكمين نحويين ، **أحدهما :** منع الجمع بين شيئين في التركيب اللغوي وجملة الكلام،لأن أحدهما عوض من الآخر(أو ينوب عنه)، فلا يجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه ،(أو البَدَل والمُبْدَل منه) ، أو لأن أحدهما مفسِّر للآخر المضمر، فلا يجمع بين المفسِّر(المذكور) والمفسَّر(المضمر)، أو لأن أحدهما يغني عن الآخر في أداء المعنى ، أي أنهما مترادفان في وظيفة أداء المعنى المقصود . فإن كان هذان الشيئان حرفين فلا يجتمعان إلا بفاصل بينهما على مذهب أكثرهم . **والثاني :** منع الجمع بين شيئين متضادين ، أي متناقضين معنى ، فلا يُجمع بينهما لأن في الجمع بينهما في التركيب اللغوي وجملة الكلام ؛ تناقضاً وتنافياً يفسد المعنى المقصود . كذلك منع الجمع بين حرفين متضادين ، أي متناقضين معنى ، فلا يجمع بينهما ، لفساد المعنى المقصود أيضاً .

وسأتناول تلك المواضع والمسائل في مبحث واحد ، على وفق الترتيب الآتي (**أولاً** : العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه) أو(البَدَلُ والمُبْدَلُ منه) ، أتناول فيه مواضع ومسائل في أبواب : النداء ، والشرط ، و(كان) الناقصة، والقسم . و(**ثانيـاً** : المفسِّر والمفسَّر) أتناول فيه أيضاً مواضع ومسائل في أبواب : الاشتغال ، والشرط ، ونعم وبئس وما جرى مجراهما . و(**ثالثاً** : شيئان لوظيفة واحدة أي يفيدان معنًى واحداً) ، أذكر فيه مواضع ومسائل لهذين الشيئين المترادفين منها : العلمية والنداء، والعلمية والإضافة ، والعلمية و(أل)، والإضافة و(أل) ، والنداء و(أل) ، والنداء وضمير الخطاب . و(**رابعـاً** : أداتان أو حرفان يفيدان معنى واحداً ، بلا فاصل بينهما)، أذكر فيه مواضع ومسائل لأداتين أو حرفين يفيدان

معنى واحداً ، منها : أداتا توكيد ، أو نفي ، أواستثناء، أو تعدية ، أوحرفا جرّ، أو عطف، أو استفهام ، أو استقبال ، أو قسم . و(**خامساً** : شيئان متضادان أي متناقضان معنى) ، أذكر من مواضعه ومسائله : الإضافة والتنوين ، و(أل) والتنوين ، والحذف والتوكيد ، وفعلاً وظرفاً متناقضين زماناً ، وأفعل التفضيل (المضاف أو المقترن بأل) و(من) الجارة للمفضّل عليه، والندبة والاسم المبهم (النكرة أو المعرفة المبهمة)، والمعرفة والنكرة في النعت ، وإضافة العلم والنكرة ، وفعلاً محقق الوقوع و(إنْ) الشرطية . و(**سادساً** : حرفان متضادان أي متناقضان معنى) ، أذكرمن مواضعه ومسائله : لام الابتداء وحرف النفي، ولام الابتداء وإحدى أخوات (إنّ) ، وليت وسوف ، و(لن) وحرف التنفيس (السين أو سوف) ، و(ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة .

وسأعرض مذاهب أولئك العلماء، وبخاصة النحويون منهم ، وأقوالهم وخلافاتهم ، جماعات أو أفراداً ، في هذا الموضع أو ذاك ، أو في هذه المسألة أو تلك ، وأذكر أقوالهم في تخريج الشواهد الشعرية أو النثرية ، التي وردت في البحث ، وقد أرجّح أحياناً هذا المذهب أو ذاك . آمل أنّي أستوفي البحث في أكثر مواضع (ما لا يجتمعان في التراكيب اللغوية) ومسائلهما ، وأقدّم فائدة للباحثين والدارسين في العربية ، هذه اللغة العظيمة التي شاءت الحكمة الإلهية أن تحفظها بآي الذكر الحكيم ، وتراث الشعر العربي الخالد ، ومؤلفات علماء العربية العظماء . وما الكمال إلّا لله وحده ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

مواضع (ما لا يجتمعان في التراكيب اللغوية)، ومسائلهما ، ومذاهب النحويين فيهما :

أولا /العِوَضُ والمُعَوَّضُ أو(البَدَلُ والمُبْدَلُ منهُ) : مواضعهما ومسائلهما كثيرة، منها في أبواب :

أ – **النداء** : نحو قولهم : (اللّهُمَّ) (١) . اختلف النحويون في الميم المشدّدة فيه ، أهي عوض من حرف النداء المحذوف ، أم بقية من جملة ؟ . فذهب جمهور البصريين الى أن الميم عوض من حرف النداء (يا) المحذوف ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء ، والأصل (يا ألله) ، ودليلهم على ذلك أنهم لا يجمعون بينهما، أي بين العوض والمعوض منه إلّا في شذوذ أو ضرورة شعر . قال ابن مالك في الألفية :

والأكثرُ اللّهُمَّ بالتعويضِ   وشذَّ يا اللّهُمَّ في قَريضِ

ويلخص أبو البركات الأنباري أدلّة البصريين (الأنصاف– المسألة السابعة والأربعون)، بقولهم : " إنما قلنا ذلك ، لأنّا أجمعنا أنّ الأصل : يا ألله ُ ، إلّا أنّا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ، ووجدنا الميم حرفين و(يا) حرفين . ويستفاد من قولك : (يا أللهُمَّ) ما يستفاد من قولك : (يا ألله) ؛ دلّنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) ، لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) ، فدلّ على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلّا في ضرورة الشعر " .

وذهب الكوفيون الى أن الميم في (أللهم) عوض من جملة محذوفة ، وليست عوضاً من (يا) النداء المحذوفة ، وأصل العبارة : (يا ألله أُمّنَا بخيرٍ) ، وقال بعضهم : الأصل (يا ألله آمنَّا بخير) ؛ إلّا أنه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، كما قالوا : ها ألُمَّ ، فحذفوا الألف والهمزة تخفيفاً ، وأدغموا الميم في الميم ، فقالوا : (هَلُمَّ) ، والحذف لطلب الخفة كثير في كلام العرب . ويجوّز الكوفيون القول : (يا أللهُمَّ) في السعة ، ولا يعدّ هذا في مذهبهم اجتماعاً للعوض والمعوض منه ، واستدلوا بالسماع ، كقول أمية بن أبي الصلت (وقيل لأبي خراش الهذلي) :

إنِّي إذا مَا حَدَثٌ ألَمّا أقولُ : يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّا
وقول الآخر : غفرتَ أو عذّبتَ يا اللّهُمَّا

وقالوا: لو كانت الميم عوضاً من (يا)، لمَا جاز أن يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان .

وردّ البصريون شواهد الكوفيين ، بقولهم : إن ما استشهدوا به من شعر لا يعرف قائله ، فلا تكون فيه حجّة ، وعلى أنه إنْ صحّ عن العرب فنقول : إنما جُمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهّل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الاسم والمعوّض منه في أوله ، والجمع بين العوض والمعوّض منه جائز في ضرورة الشعر . وذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أهم الحجج التي تقوّي المذهب البصري، وتضعّف المذهب الكوفي ، في مسألة (أللهم) ، ولا يتسع هذا البحث لذكرها .

وفيما أرى أن المذهب البصري أقرب الى الصواب ، لأنه يوافق القياس في نداء لفظ الجلالة ، ويبتعد عن التناقض ، أضف الى ذلك أن حذف الجملة حتى لا يبقى منها إلّا حرف واحد إخلال بها ، ويندر في السماع حذف جملة وإبقاء حرف منها دليلاً عليها .

وفي النداء أيضاً قولهم : (**يا أبَتِ** ،**يا أُمَّتِ**)(٢) ، وللنحويين فيه مذهبان : **أحدهما** ، مذهب البصريين وطائفة من الكوفيين ، وهو أن التاء عوض من ياء الإضافة (ياء المتكلم) المحذوفة ، والأصل : يا أبي ويا أُمِّي ، فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ، ثم دخلت التاء عوضاً منها ، وهذه التاء تاء التأنيث ، والدليل قلبها هاء في الوقف ، نحو : يا أبَهْ ويا أمَّهْ. **والآخر** : مذهب أكثر الكوفيين ، وهو أن تاء التأنيث هذه ليست عوضاً من ياء المتكلم ، لأن الياء مقدّرة بعد التاء ، أي ليست محذوفة ، والمقدّر في حكم الملفوظ به ، فكأنك قلت : يا أبَتِي ويا أُمَّتِي . ولذا يجوّز الكوفيون في السعة أن تقول : يا أبَتِي ويا أُمَّتِي ، ولا يعدّ هذا على مذهبهم جمعاً للعوض والمعوّض منه ، واستدلوا بشواهد قليلة منها قول الشاعر :

أيَا أبتي لا زِلْتَ فِينا فإنّما لنا أملُ في العيشِ ما دُمْتَ عائشاً

ويدلل البصريون على مذهبهم بوجهين : **أحدهما** ، إن التاء تقلب هاء في الوقف ، ولو كانت ياء الإضافة مقدّرة بعدها لم يجز قلبها هاء ، لأنها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء . و**الآخر** : إنه لو لم تكن التاء عوضاً من الياء لجاز أن يجمع بينهما ، فيقال : يا أبتي ويا أُمّتي ، ولمّا لم يقولوا ذلك في السعة ، دلّ على أنها عوض ومعوض منه ، فامتنع اجتماعهما ، إلّا في ضرورة شعرية نادرة .

ب – الشرط : نحو قولهم : (**أمّا زيدٌ فذاهبٌ**) (٣). ذهب جمهور النحويين الى أن (أمّا) بالفتح والتشديد ، في هذه الجملة ونحوها حرف بسيط ، أي غير مركب من (إنْ) الشرطية و(ما) ، على قول بعض النحويين. وقالوا فيها : إنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وفي الشرط تؤوّل بـ (مَهْمَا يكنْ مِنْ شيءٍ)، أي أنها نائبة عن أداة شرط وفعل شرط . فأصل الجملة المذكورة : (زيدٌ ذاهبٌ) ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أمّا زيدٌ فذاهبٌ ، وبدخول (أمّا) يكون المعنى : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا تفسير سيبويه . ومنه قوله تعالى : "{ وأمّا ثمودُ فَهَدَيْنَاهُمْ }(فصلت١٧). وعلى مذهب الجمهور لا يجوز الجمع بين البدل (أمّا) والمبدل منه (مهما يكن من شيء) .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (أمّا) هذه لم تكن نائبة عن شرط وفعل شرط محذوفين ، وإنما هي حرف بمعنى (إنْ) ، حذف شرطها اختصاراً في الكلام ، وعوّض المحذوف بجزء ممّا في حيز الفاء . فأصل الجملة : أمّا يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، حذف شرطها (يكن من شيء) ، وعُوِّض بـ (زيد) بعد إدخال الفاء على ما بعده ، لأنها جُعِلت واسطة بين المفردين أو الجملتين فلا يُبتدأ بها ، فصارت الجملة : أمّا زيدٌ فذاهبٌ ، فحصل الاختصار . وعلى مذهب المحققين من هذه الجماعة ، أن تقدير (أمّا) بـ (مهما) تمثيل ، وتحقيق أنها في معنى الشرط ، لا أن ذلك معناها .

وفي الشرط أيضاً قولهم : (**افعَلْ هذا إمّا لا**) أو (**إمّا لا فافعَلْ هذا**) (٤) : ذهب البصريون الى أن (إمّا) هذه مركبة من (إنْ) الشرطية ، زيدت عليها (ما) عوضاً من فعل الشرط المحذوف وما يتصل به ، وكثر هذا الحذف في كلامهم لكثرة استعمالهم إياه ، حتى صار الأصل مهجوراً ، والأصل في العبارة الأولى : (افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ) ، وفي الثانية : (إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ فافعلْ هذا) . فـ (ما) المدغمة مع (إنْ) عوض من الجملة المحذوفة ، فلا يُجمع بينهما .

ويوضح الأعلم الشنتمري (النكت ٣٥٧/١) المسألة بقوله : " الأصل فيه أن الرجل قد يمتنع من أشياء يلزمه أن يفعلها ، ويسومه إيّاها سائم ، فيقنع منها بالبعض ، فيقول له : (إمّا لا) ، على معنى : إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَ هذا فافعلْ هذا، ثم زيدت (ما) كما تزاد في حرف الجزاء ، ثم حذف الفعل لكثرة هذا في كلامهم، وصار (إمّا) مع(لا) كالشيء الواحد عندهم " . والمحذوف في العبارتين المذكورتين ، بعد (إن) الشرطية (كان الناقصة واسمها وخبرها) على مذهب أكثرهم ، أو (كان واسمها) على مذهب

جماعة ،لأن (لا) نافية للخبر فهي بعضه، فكأن الخبر باق ببقاء بعضه ، والحذف هنا واجب في المذهبين .

ومما استشهد به النحويون على حذف (كان) ومعموليها ، والتعويض عنها بـ (ما) قول الشاعر:

أمْرَعَتِ الأرضُ لَوَ انَّ مَالا لَوَ انَّ نُوقاً لكِ أو جِمَالا
أو ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمّا لا

أي : إنْ كنتِ لا تجدينَ غيرَها (٥) .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (ما) فيما ذكرنا ليست عوضاً من فعل محذوف ، بل زائدة لتأكيد معنى (إنْ) الشرطية ، كما في قوله تعالى : { فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحدَاً }(مريم ٢٦) ، و(لا) على مذهب هذه الجماعة نافية لفعل مقدّر هو فعل الشرط ، والتقدير : (إنْ لا تفعلْ ما يلزمُكَ فافعلْ هذا) . فتخرج المسألة على مذهبهم من موضوع العوض .

ومسألة التعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة مع معموليها أو مع اسمها فقط ، بعد (إنْ) على المذهب البصري ؛ لم يقل به الكوفيون ، إذ نُقل عنهم جواز حذفها مع اسمها وخبرها ، من دون تعويض شيء عنها . ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في مذهبهم هذا ، وعليه تخرج المسألة من موضوع العوض أيضاً.

ج – كان الناقصة : نحو قولهم : **(أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ)** (٦) : يذكر كثير من النحويين في باب (كان) الناقصة، مواضع حذفها (وحدها أو مع أحد معموليها أوهي ومعموليها معاً) . وعلى مذهب البصريين يكثر حذفها وحدها بعد (أنْ) المصدرية ، الواقعة في موضع المفعول لأجله ، وذلك في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، في مثل قولهم : (أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ) ونحوه . فـ (انطلقت) معلول وما قبله علّة، ويندرحذفها على مذهبهم من دون (أنْ) . وعلى مذهب النحويين خلافاً لبعضهم ، أن (كان) المحذوفة وحدها هنا ، لكثرة استعمالها قصداً للتخفيف ؛ عُوِّضَ عنها بـ (ما) مؤكِّدة ، وزيادتها لازمة لتكون دالة على الفعل(كان) المحذوف . ولا يجوز الجمع بين (ما) والفعل ، لأن العوض لا يجتمع مع المعوّض منه . وقيل : لأن (أمّا) قد كثر استعمالها في هذا الموضع ، حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره .

وجوّز جماعة الجمع بين(كان) و(ما)، أي بين العوض والمعوّض منه ، فيصحّ : أمّا كنتُ منطلقاً انطلقتُ ، فتخرج هذه المسألة على مذهبهم مما نحن فيه .

وقد فصلّ كثير من النحويين القول في أصل العبارة المذكورة ، وما آلت إليه بعد ما جرى عليها من حذف وتعويض وإدغام ، وقولهم لا يخلو من التكلف ، وهذا البحث لا يتسع للتفصيل في ذلك .

ومن شواهدهم على حذف (كان) والتعويض عنها بـ (ما) قول الشاعر :

أبَا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قوميَ لمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

أي : لَأنْ كنتَ ذا نفرٍ فخرتَ عليَّ (٧) .

وذهبت جماعة من النحويين المتأخرين ، الى أن (أمّا) المذكورة يجوز أن تكون نائبة عن اسم شرط وفعله ، والأصل : مَهْمَا تذكرُ منطلقاً انطلقتُ ، أي في حال ذكر الانطلاق انطلقتُ ، فلما حذف فعل الشرط، (تذكر) وحده ، انفصل الضمير (أنت) ، و(منطلقاً) حال عندهم لا خبر (كان) . وعلى مذهب هذه الجماعة تخرج العبارة المذكورة من باب حذف (كان) ، والتعويض منها بـ (ما) ، ولكنها تدخل في نوع آخر من مواضع العوض أو البدل ، على ما ورد بيان شبهه في باب الشرط .

د – **القَسَم** : نحو قولهم : **(واللهِ) أو (تاللهِ) لأقولَنَّ الحقَّ** (٨) : القسم مما كثر استعماله وتكراره في كلام العرب ، والشيء إذا كثر في كلامهم خففوه ليخفّ على ألسنتهم ، ولذا خففوا جملة القسم من غير جهة واحدة . وأساليب القسم كثيرة في العربية ، منها استعمال حروف القسم ، وأهمها : الباء والواو والتاء

فالباء أصل حروف القسم ، لذا تميزت عن أخواتها بأمور، منها إظهار فعل القسم معها وجواز حذفه ، كقوله تعالى : { وأقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أيْمَانِهِم }(الأنعام ١٠٩) ، و{ قالَ فَبِعِزَّتِكَ لأغْوِيَنَّهُمْ أجْمَعِينَ } (ص٨٢) . ولا تعدّ الباء عوضاً عن فعل القسم المحذوف ، لأنه يجوز الجمع بينهما في جملة الكلام . وقال جماعة : حرف الواو في القسم بدل من الباء ، توسعاً في اللغة ، ولأنها أخف وحركتها أخف من حركة الباء . وفعل القسم يحذف مع الواو وجوباً ، خلافاً لقول بعضهم بجواز القول : أقْسَمَ واللهِ . وما ورد بالواو في القرآن الكريم كثير جداً ، منه قوله تعالى :{ والسّمَاءِ والطّارِقِ }، و{والشّمْسِ وضُحَاهَا }، و{ والتِّيْنِ والزّيْتُونِ . وطُوْرِ سِيْنِيْنَ }، و{ الضُّحَى . والليلِ إذا سَجَى } .

وقالوا أيضاً : إن التاء في القسم بدل من الواو ، لأنها أخفّ منها ، ولكن استعمالها قليل ، وتكاد تختصّ بلفظ الجلالة ، كقوله تعالى :{ تاللهِ لَأكِيْدَنَّ أصْنَامَكُمْ }(الأنبياء٥٧) ، و{ قالوا تاللهِ لقدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا } (يوسف ٩١) . ويحذف فعل القسم مع التاء وجوباً أيضاً ، فلا يجوز : أقسمَ تاللهِ . وقالوا في القسم أيضاً : (ها الله)، و(آلله) لأفعلنَّ ، فـ (ها) في الأول ، وهمزة الاستفهام في الثاني ،عوض من واو القسم عندهم .

وعلى القول بالعوض أو البدل في حروف القسم المذكورة ، يمتنع الجمع بين الحرفين ، أي بين العوض والمعوض أو البدل والمبدل منه في جملة الكلام ، فلا يصحّ القول : (وباللهِ) أو (وتاللهِ) ،إذا عُدَّ الحرفان معاً للقسم ، لأنهما اجتمعا لوظيفة واحدة ، من دون فاصل بينهما . ولا يصحّ القول أيضاً : (ها واللهِ) ، أو (أ واللهِ) ، لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوّض . وفيما أرى أن القول بالنيابة هنا غير دقيق ، فكل حرف من حروف القسم قائم بنفسه في القسم ، وقد ينفرد بأمور تميزه من غيره من حروف القسم ، في هذا الموضع أو ذاك ، ومما لا خلاف فيه أن استعمال الحروف المذكورة

ونحوها في القسم ، يتفاوت كثرة أو قلة في الكلام . ويستعمل أكثر النحويين مصطلح البدل غالباً ، في كلامهم على استعمال حروف القسم ، كما ذكرنا، ولكنهم استعملوا هنا مصطلح العوض أيضاً بمعنى البدل ، من باب التسامح في استعمال المصطلحين أحدهما مكان الآخر لدلالة واحدة (٩) . جاء في الإنصاف (٣٢٧/١) (م٥٧- هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض) : " ويخرّج على هذا الجرّ إذا دخلت ألف الاستفهام و(ها) التنبيه، نحو : (آللهِ ما فعلَ) ، و(ها اللهِ ما فعلتُ)، لأن ألف الاستفهام و(ها) صارتا عوضاً عن حرف القسم ؛ والذي يدلّ على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال : (أ واللهِ) ، ولا (ها واللهِ) لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لمّا كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يُجمع بينهما ، فلا يجوز أن يقال :(بوَاللهِ لأفعلنّ)، فكذلك ها هنا " . ولكنهم مالوا كثيراً الى استعمال مصطلح العوض في مسألة إظهار الفعل أو حذفه مع حروف القسم . جاء في الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٣/٢) : " فمن ذلك حذفهم الفعل جوازاً مع الباء، ولزوماً مع الواو والتاء واللام ومِنْ ، لأنهم جعلوا هذه الأحرف الأربعة عوضاً عن الفعل ، فلم يجمعوا بينهما وبين الفعل قصداً للتخفيف " .

ثانياً/ المفسِّر والمفسَّر: مواضعهما ومسائلهما كثيرة أيضاً ، منها في أبواب :

أ- **الاشتغال** (١٠) : هذا الباب عند معظم النحويين : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يشبهه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببيّه (متعلّقه) ، وهو المضاف الى ضمير الاسم المذكور . وهذا الفعل أو شبهه (المشتغِل عن الاسم بضميره) لو سُلط على الاسم المتقدّم ولم يشتغل بضميره ؛ لنصبه ، أي نصب الاسم المتقدم ، واستغني عن تقدير عامل مضمر . فمثال العامل المشتغِل بالضمير : زيداً أكرمتُهُ، وزيداً مررتُ به ، ومثال المشتغِل بالسببيّ : زيداً أكرمتُ غلامَهُ ، وزيداً مررتُ بأخيه .

وقد اختلف في ناصب الاسم المتقدم ، فذهب البصريون الى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً ، وقد وجب إضماره هنا لأن العامل المذكور مفسِّرله ، والمفسِّر لا يجتمع مع المفسَّر عندهم . ويقدرون العامل المضمر موافقاً للمذكور لفظاً ومعنى في نحو : زيداً أكرمتُهُ ، وزيداً أكرمتُ غلامَهُ ، والتقدير: أكرمتُ زيداً أكرمتُهُ ، وأكرمتُ زيداً أكرمتُ غلامَهُ . وموافقاً معنى دون لفظ في : زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاه ، والتقدير : جاوزتُ زيداً مررتُ به ، وأهنتُ زيداً ضربتُ أخاه .

ويوضح ابن يعيش في شرح المفصل (م٣٢٢/١- ٣٢٣) ، مذهب البصريين إذ يقول :" النصب بإضمار فعل ، تفسيره هذا الظاهر، وتقديره :ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى ، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدّي ، فلم يجز أن يتعدّى الى (زيد) ، لأن هذا الفعل إنما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ، ولمّا لم يجز أن يعمل فيه ، أُضمر له فعل من جنسه ،

وجعل هذا الظاهر تفسيراً له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ، لأنه قد فسّره هذا الظاهر ، فلم يجز أن يجمع بينهما ، لأن أحدهما كاف ، فلزم إضمار عامله " .

وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل (أو ما يشبهه) المذكور بعده ، أي بالعامل الظاهر وليس بعامل مضمر قبله . والنصب إما لذات الفعل الظاهر، إن صح المعنى واللفظ بتسليطه على الاسم المذكور، نحو: زيداً أكرمتُهُ ؛ وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، نحو: زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاهُ ، فيكون الناصب هنا ما دلّ عليه ذلك الظاهر، أو ما سدّ مسدّه ، نحو : جاوزت وأهنت ونحوهما . وليس قبل الاسم المذكور عامل مضمر ناصب له عندهم . أما عامل الضمير فللكوفيين فيه مذهبان :**أحدهما** مذهب الكسائي ، وهو أن الضمير في حكم الملغى ، و**الثاني** : مذهب الفرّاء ، وهو أن الفعل المذكور أو ما يشبهه قد عمل في الاسم المتقدم وفي ضميره معاً ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر .وقد ردّ البصريون هذين المذهبين بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، وبأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره ، لأن العامل لا يعمل مرتين . ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة .وعلى ما تقدم فإن المسألة هنا تدخل فيما نحن فيه ، على المذهب البصري ، أي أن المفسِّر والمفسَّر لا يجتمعان في التركيب اللغوي الواحد ، وتخرج منه على المذهب الكوفي بقسميه .

ويذكر النحاة في باب الاشتغال أوجهاً إعرابية في الاسم الذي سبق بيانه ، هي :

١- وجوب الرفع ٢- وجوب النصب ٣- ترجيح أحدهما ٤- استواء الوجهين . ولا ضرورة هنا للتفصيل (١١) .

ب –**الشرط** (١٢): يرد في باب الشرط اسم مرفوع بعد (إنْ) الشرطية ، نحو :(إنْ زيدٌ سافرَ أسافرْ معه)، وقد اختلف في رافعه ، فذهب البصريون الى أنه يرتفع بفعل مضمر، والفعل المظهر بعد الاسم تفسير لذلك الفعل المضمر وجوباً ، فلا يصحّ أن يجمع بين المضمر والمظهر في التركيب الواحد ، لأنه لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، والتقدير في المثال عندهم : إنْ سافرَ زيدٌ سافرَ أسافرْ معه . وحجّة البصريين أن أداة الشرط (إنْ) لا يليها إلّا الفعل ، لأن الشرط مختصّ بالأفعال ، فإذا وقع الاسم بعد أداة الشرط مرفوعاً أو منصوباً ، فعلى تقدير فعل رافع أو ناصب بعد أداة الشرط . ويذكر البصريون شواهد كثيرة على مذهبهم هذا ، منها قوله تعالى : { وإنْ أحَدٌ مِنَ المشركينَ اسْتَجَارَكَ فَأجِرْهُ } (التوبة٦)، و{ وإنِ امْرِؤٌ هَلَكَ }(النساء ١٧٦) ، والتقدير عندهم : وإنِ استجاركَ أحدٌ من المشركين استجاركَ فأجره ، و: وإنْ هلكَ أمرؤٌ هلكَ . وقول الشاعر(قُرَيْطُ بنُ أُنَيْفٍ) :

إذاً لقامَ بِنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عندَ الحَفِيظَةِ إنْ ذو لُوثَةٍ لَانَا

برفع (ذو) بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور، أي : إنْ لانَ ذو لوثةٍ لانا (١٣)

وقول النّمر بن التولب :

لا تجْزَعي إنْ مُنفِسٌ أهْلَكْتُهُ وإذا هلكتُ فعندَ ذاكَ فاجْزَعي

برفع (منفس) ، والتقدير : إنْ أُهْلِكَ منفسٌ أو إنْ هلكَ منفسٌ أهلكتُهُ . ويُروى (منفساً) بالنصب ، على تقدير : إنْ أهلكتُ منفساً أهلكته (١٤) ، فيكون من باب الاشتغال ، على ما سبق بيانه ، فيدخل أيضاً في مسألة المفسِّر والمفسَّر .

ويرى البصريون أن تقدير الفعل الرافع أو الناصب لازم في الشواهد المذكورة ونحوها ، لأن (إنْ) تقتضيه دون أخواتها ، فهي في باب الجزاء بمنزلة الهمزة في باب الاستفهام ، وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها . أما أدوات الشرط الأخرى فلها مواضع مخصوصة ، فلذلك حسن أن يليها الافي اللفظ ، ويقدر له عامل رافع أو ناصب .

ويذهب معظم البصريين الى معاملة أدوات الشرط الأخرى (الجازمة وغير الجازمة)، معاملة (إنْ) الشرطية ، عند وقوع الاسم بعدها مرفوعاً ، على تقدير رافع له ، أو منصوباً على تقدير ناصب(١٥)، على ما سبق بيانه في (إنْ) الشرطية . وشواهدهم كثيرة من القرآن الكريم ، على مذهبهم هذا ، منها قوله تعالى :{ إذا السّماءُ انشقتْ } (الانشقاق١)، و{ إذا الشّمسُ كُوِّرتْ }(التكوير١)، و{ لَوْ أنْتُم تملكُونَ خزائنَ رحمَةِ ربِّي } (الاسراء١٠٠)، فيقدرون فعلاً رافعاً للاسم بعد أداة الشرط ، في الآيات المذكورة ونحوها ، ويكون الفعل المذكور مفسِّراً للفعل المقدّر، فلا يجمع بينهما في جملة الكلام . ومن شواهدهم في الشعر قول ذي الرُّمّة : إذا ابنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بلغتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ رِجْلَيكِ جازِرُ

يخاطب الشاعر ناقته . والتقدير : إذا بلَغَ ابنُ أبي موسى بلغتِه . ويروى : (ابنَ ... بلالاً) بنصبهما ، فيكون البيت من باب الاشتغال ، والتقدير فيه : إذا بلغت ابنَ ... بلالاً بلغته . فيدخل أيضاً فيما نحن فيه ، أي في مسألة المفسِّر والمفسَّر (١٦) .

ويذهب الكوفيون الى أن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية ، وغيرها من أدوات الشرط ، الجازمة وغير الجازمة ، يرتفع بما عاد عليه من الفعل المذكور ، أي بالعائد (ضمير الفاعل) ، وليس بفعل رافع مضمر . ويردّ البصريون مذهب الكوفيين بقولهم : إننا إذا رفعنا بما قالوا فقد جعلنا الفعل خبراً للاسم ، وصار كالمبتدأ والخبر ، ولا يقع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ وخبر . وهذا الردّ لا وجه له عند الكوفيين ، لأنهم (والأخفش من البصريين) يجوّزون أن يكون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ ، والفعل بعده خبراً له . فلا يقدرون فعلاً رافعاً مضمراً، وقالوا : إن (إذا) في البيت ، ونحوها من أدوات الشرط غير الجازمة ، ليست شرطاً حقيقة ، فلا تقتضي أن يليها الفعل ، بل يقع بعدها الفعل

والاسم . ونخلص مما سبق بيانه الى أن المسألة هنا تخرج مما نحن فيه ، على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين .

ج- نعم وبئس وما جرى مجراهما (١٧): فاعل نعم وبئس وما جرى مجراهما على ثلاثة أحوال : **أحدها**، أن يكون اسماً ظاهراً محلّى بـ (أل) ، نحو قوله تعالى :{ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النّصيرُ } (الأنفال٤٠)، و{ ولَبِئْسَ المِهَادُ }(البقرة ٢٠٦)، و**الثاني**: أن يكون مضافاً الى ما فيه (أل)، نحو قوله تعالى : { ولَنِعْمَ دارُ المتّقِيْنَ }(النحل٣٠) ، و{ بِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ }(غافر ٧٦)، و**الثالث** : أن يكون ضميراً مستتراً، مفسَّراً بنكرة منصوبة على التمييز ، نحو: نِعْمَ رجُلاً محمدٌ ، وبئسَ امْرأةً دَعْدُ ، ومنه قوله تعالى:{ سَاءَ مَثَلاً القومُ الّذينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا } (الأعراف١٧٧) . وفي الحالة الثالثة يكون لكل من (نعم) و(بئس) و(ساء) فاعل أضمر قبل الذكر له ، أي قبل أن يتقدمه ظاهر، فلزم تفسيره بنكرة ، ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له . وقد استغني عن الفاعل المضمر بالنكرة المنصوبة على التمييز التي فسّرته ، فلا يجمع بينهما ، أي لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، وهذا مذهب أكثر النحويين في هذه المسألة ، على ما سيرد بيانه . ويوضّح ابن يعيش مسألة الإضمار هنا في شرح المفصل (م٣/ ٤١٢- ٤١٣) إذ يقول : " فإنْ قيل : فلِمَ خُصّت(نعم) و(بئس) بهذا الإضمار فيهما ؟ ، قيل : لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير، فيه شبه من النكرة ؛ إذ كان لا يُفهم الى مَن يرجِع حتى يفسَّر . وقد بيّنا أن (نعم) و(بئس) لا تليهما معرفة محضة ، فضارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس . فإن قيل : فما الفائدة في هذا الإضمار؟ وهلّا اقتصروا على قولهم : نِعْمَ الرّجُلُ زيدٌ ؛ قيل: فيه فائدتان : أحدهما، التوسع في اللغة ، والأخرى التخفيف ، فإن لفظ النكرة أخف ممّا فيه الألف واللام ". وفاعل (نعم) و(بئس) المضمر على شريطة التفسير لا يظهر أبداً ، أي لا يستعمل ملفوظاً به ، فلا يجمع بينه وبين النكرة المفسِّرة له . وقد ورد شذوذاً إظهار ذلك المضمر المفسَّر بنكرة ، ومنه قولهم :(نِعْمَ هُمْ قوماً أنتُم) و(نِعْمَ هُمْ قوماً مَعْشَرُهُمْ) ، وهذا الشاذ لا يقاس عليه .

وفي الجمع بين التمييز وفاعل(نعم) و(بئس) الظاهر مذاهب ثلاثة : **أحدها** ، المنع مطلقاً ، وحجّة أصحاب هذا المذهب ، أنه لا إبهام يرفعه التمييز ، أي أن الفاعل مظهر فلا حاجة به الى أن يفسَّر، وهذا مذهب جمهور النحويين ، و**الثاني**: الجواز مطلقاً ، وحجة أصحاب هذا المذهب ، أنه لا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يُجاء به توكيداً ، وهذا مذهب جماعة من النحويين ، وقد استدلوا بشواهد منها قول جرير بن عطية : والتغلبيون بِئْسَ الفحْلُ فحلهُمُ فحْلاً ، وأُمُّهُمُ زلّاءُ مِنْطِيقُ (١٨)

وقول جرير أيضاً : تزوّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادَا (١٩)

وقول آخر أيضاً: نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لَوْ بذلتْ رَدَّ التّحيّةِ نُطْقاً أوْ بإيْمَاءِ (٢٠)

و**الثالث:** فيه تفصيل ، فالجواز إنْ أفاد التمييز فائدة زائدة على معنى الفاعل ، وقيل : إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل ، نحو : نعمَ الرّجُلُ فارساً زيدٌ ، والمنع إنْ لم يفد ، نحو : نعمَ الرجُلُ رجلاً زيدٌ . وينسب هذا المذهب الى جماعة من النحويين . وفيما أرى أن هذا المذهب أولى بالقبول .

ويحكم المانعون بزيادة (فحلاً)، و(زاداً) ، و(فتاة) ، في الأبيات المذكورة ، لغرض التوكيد لا غير وليس للتفسير ، لأنه يمكن أن يستغنى عن التمييز فيها . وقيل : إن النكرة المنصوبة تدلّ على الفاعل المضمر وتبيّن جنسه ، ؛ فإذا أظهرت المضمر (جعلته ظاهراً لا ضميراً) فقلت : نعم الرجل زيدٌ ، لم تحتج الى النكرة المنصوبة ، وإذا ذكرتها معه ، فقلت : نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ ، كان كالتكرير الذي لا يُفتقر إليه . وقيل : إن الفاعل مظهر، فلا حاجة به الى أن يفسَّر .

ويرى الكسائي أن فاعل (نعم) و(بئس) لا يكون ضميراً ، فزيد في نحو: نعم رجلاً زيدٌ ، هو الفاعل ، والمنصوب(رجلاً) حال . وذهب الفراء الى أن المنصوب تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : نعمَ الرجلُ زيدٌ . وقد وافقت جماعة من النحويين الكسائيَّ ، ووافقت جماعة أخرى الفراءَ ، فيما ذهبا إليه .

وعلى المذهبين المذكورين تخرج المسألة مما نحن فيه ، أي من مسألة المفسِّر والمفسَّر .

وقد يجمع بين المفسِّر والمفسَّر في تراكيب معينة ، لا سيما في مواضع التفخيم والتعظيم (٢١)، وذلك نحو : هو زيدٌ قائمٌ ، ومعناه: الأمرُ(أوالشأنُ أو الحديثُ) زيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى :{ قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ }. فالضمير (هو) لم يتقدمه ظاهر يفسِّره ، وإنما يفسِّره ما بعده من الخبر، وهو جملة (زيدٌ قائمٌ) في المثال . وخبر هذا الضمير لا يكون إلا جملة (اسمية أو فعلية) عند البصريين ، خلافاً للكوفيين في جواز مجيء خبره مفرداً ، وحجّة البصريين أن ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي أن يكون خبره جملة . وهذه الجملة تخلو من عائد الى المبتدأ (هو) ، لأنها هي الضمير في المعنى ، فاستغنت عن الرابط اللفظي ، كما في قولك : نُطْقِيَ اللهُ حَسْبِي ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، ولذلك سمّيت مفسِّرة له . وهذا الضمير يكون بلفظ الإفراد والغيبة ، ولا يكون للحاضر. ويسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه ، ويسمونه أيضاً ضمير القصة .

ويوضّح ابن يعيش مسألة هذا الضمير، في شرح المفصل (م٢/٦٤-٦٥) إذ يقول : " اعلمْ أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية ، فقد يقدمون قبلها ضميراً ، يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير ، وتفسيراً له ، ويوحّدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث ، لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : هو زيد قائم " .

ويأتي هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو: إنَّ وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها ، وتعمل فيه هذه العوامل ، نحو: إنَّهُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ ، وكانَ هُوَ زيدٌ قائمٌ ، وظننتُهُ زيدٌ قائمٌ ، وحسبتُهُ قامَ أخوكَ . ومن مجيئه معمولاً لناسخ – وهو كثير– قوله تعالى : { فإنَّهَا لا تَعْمَى

الأبْصَارُ } (الحج ٤٦) ، و{ إنَّهُ لا يُفلِحُ الظالمونَ }(الأنعام ٢١) ، و{ إنَّهُ لمّا قامَ عبدُ اللهِ يدعُوهُ }(الجن١٩) . ولا يجوز حذف هذه الهاء في الاختيار ، وقد جاز حذفها في الشعر ضرورة (٢٢) . ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد أو التفصيل في هذه المسألة .

ومن مواضع جواز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر أيضاً ، قولهم : رُبَّهُ رجُلاً أو رجلينِ أو رجالاً،أو امرأةً أو امرأتينِ أو نساءً . وهذا الضمير(الهاء) يفسَّر بمفرد أي (غير جملة) ، يعرب نكرة منصوبة على التمييز ، وقد دخلت عليه (رُبَّ) ، لأن (رُبَّ) مختصة بالنكرات ، من حيث كان ضميراً لم يتقدمه ذكر ، فكان مبهماً مجهولاً ، يحتاج الى ما يفسِّره ويبيّنه ، فأشبه النكرات ، فساغ دخولها عليه لذلك . ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير خلافاً للكوفيين ، فقد حكوا نحو: رُبَّها امرأةً ورُبّهُما امرأتينِ ورُبّهُنّ نساءً ورُبّهُما رجلين ورُبَّهُم رجالاً (٢٣) . ونظير هذا الضمير فاعل (نعم) و(بئس) ، الضمير المفسَّر بنكرة ، نحو : نِعْمَ رجُلاً زيدٌ ، وبئسَ امْرأةً دَعْدُ ، ولكن هذا الضمير لا يظهر ، لأنه لا يجوز الجمع بينه وبين النكرة (رجلا، وامرأة) المفسِّرة له ، على ما سبق بيانه .

ثالثاً/ شيئان لوظيفة واحدة (يفيدان معنًى واحداً) : ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ- العَلَميّةُ والنّداءُ (٢٤) : يذهب جماعة من النحويين الى أن العَلَم المنادى يُسلب تعريفه عند النداء ، ويصير معرفة بالنداء ، لأن النداء تعريف للمنادى بالإقبال عليه والقصد له . وذهبوا الى ذلك لئلا يجتمع على العلم المنادى تعريفان ، تعريف العلمية وتعريف النداء ، وهذا غير جائز ، لأن فيه اجتماع شيئين لوظيفة واحدة . والمعارف كلها على مذهب هذه الجماعة ، نكرات إذا نوديت ، ثم تكون معارف بالنداء .

وذهبت جماعة أخرى الى أن العلم عند النداء باق على تعريفه ، الذي كان عليه قبل النداء . جاء في الأصول (١/٤٠١) : " فأما يا زيدُ ، فـ (زيد) وما أشبهه من المعارف ، معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان . ولو كان تعريفه بالنداء لقُدِّر تنكيره قبل تعريفه " . ويحتج أصحاب هذا المذهب بنداء اسم الله تعالى ، ونداء اسم الإشارة ؛ فإنه لا يمكن سلب تعريفهما ، لكونهما لا يقبلان التنكير . ويوافق ابنُ مالك صاحبَ الأصول ، إذ قال في شرح التسهيل (٣/٣٩٢) : " ادّعى المبرِّد أن تعريف : يا زيدُ ، متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، لئلا يُجمع بين تعريفين، والصحيح أن تعريف العلمية مستدام ، كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول ، في : يا إيّاكَ ، ويا هذا ، ويا مَنْ حضرَ . ولأنّ النداء لا يلزم من دخوله اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجُعل أحدهما مؤكداً للآخر، ومسوقاً لزيادة الوضوح ، كما تساق الصفة لذلك " . وفيما أرى أن ابن مالك قد قال الصواب ، فالعلم باق على تعريفه بالعلمية ، وقد ازداد بالنداء وضوحاً ، فضلاً على توكيد علميته .

ب- العَلَميّةُ والإضافةُ (٢٥):لا يجوّز معظم النحويين إضافة اسم العلم الى معرفة ، فلا يقال مثلاً : هذا زيدُ بكرٍ، و زيدُنا ، وجاء زيدُ محمدٍ ، ونحو ذلك ، لئلا يجتمع معرّفان على معرّف واحد . وما ورد من ذلك ، نحو قول الشاعر(زيد بن عمرو بن زيد الخيل) :

عَلا زيدُنا يومَ النـقـا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشّفْرتينِ يَمَانِ (٢٦)

فللنحاة في تخريجه مذهبان : **الأول** ، إن تعريف العلمية قد سُلب من الاسم (زيد) قبل الإضافة فصار نكرة، وجُعل كأنّه واحد من جملة مَنْ سُمّي بهذا اللفظ ، ثم عُرِّف بالإضافة . قال سيبويه (الكتاب ٥٠٧/٣): " وأما زيدٌ ابنُ زيدِكَ ، فقال الخليل : هذا زيدٌ ابنُ زيدِك ، وهو القياس ، وهو بمنزلة : هذا زيدٌ ابنُ أخيكَ ، لأن زيداً إنما صار ههنا معرفة بالضمير الذي فيه ، كما صار الأخ معرفة به . ألا ترى أنّك لو قلتَ : هذا زيدُ رجُلٍ ، صار نكرة ، فليس بالعَلَم الغالب، لأن ما بعده غيّره ، وصار يكون معرفة ونكرة به " . فأصحاب هذا المذهب يجوّزون إضافة اسم العلم ، ومتى أضيف تعرّف بالإضافة الى المعرفة بعد تنكيره ، وغير جائز عندهم أن يعرّف بالإضافة إلّا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونُكّر، كقولك : قامَ زيدُنا ، وقعدَ زيدُكم ، وأشباه ذلك . ومن يرجّح تنكير العلم قبل إضافته ، يحتج بأن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء ، لا تجوز إضافته ، ويرى أن تلك الإضافة فيها تخصيص ، مع الزيادة وهي التعيين . قال ابن يعيش في شرح المفصل (م٨٨/١) : " والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلّا وهو نكرة، أنّ ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته ، نحو : الأسماء المضمرة ، وأسماء الإشارة ، لا تقول : هُوَ بكرٍ ، ولا هؤلاءِ زيدٍ ، كما تقول : غلامُ زيدٍ ، وأصحابُ بكرٍ ، لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها ، ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها " . وقال الرضي في شرح الكافية (٢٣٩/٢- ٢٤٠) : " وإنما يجرّد المضاف في الأغلب من التعريف ، لأن الأهم من الإضافة الى المعرفة تعريف المضاف ؛ وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلاً للحاصل . والغرض من الإضافة الى المنكّر تخصيص المضاف ، وفي المضاف الى المعرّف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين" .

ويفهم من كلام ابن يعيش أن الضمائر وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير، كما ذهبوا إليه في أسماء الأعلام ، لذا تمتنع إضافتها الى الأسماء . أما الكاف في ذاكَ وذلكَ وذاكِ وذاكما وذلكم وذلكنّ ، ونحوها من أسماء الإشارة ، فهي حرف خطاب لا محلّ لها من الإعراب ،يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ؛ وليس ضميراً في محلّ جرّ مضاف إليه، كما يتوهم بعضهم (٢٧).

والمذهب الثاني : إن العلم باق على تعريفه ، أي لم يُنزع منه تعريف العلمية ، وإنما ازداد وضوحاً بالإضافة ، كما يزداد الاسم وضوحاً بالصفة ، نحو : (عَلا زيدٌ الذي منّا زيداً الذي منكُم) . أو أن

العلم أقيم مقام صفته المحذوفة ، وأضيف الى ما أضيفت إليه ، والتقدير : عَلا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكُم .

ويوضّح بعضهم المسألة بقوله : إن إضافة (زيد) هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه ، إذا قيل : عَلا زيدٌ الذي منّا زيداً الذي منكم . فكما قَبِلَ زيادةَ الوضوح بالصفة قَبِلَ زيادةَ الوضوح بالإضافة ، من غير حاجة الى انتزاع تعريفه . أو على أنّ العلم أقيم مقام صفته المحذوفة ، وأضيف الى ما أضيفت إليه ، والتقدير:عَلا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم ، فحذف الصفتين المضافتين الى ضمير التكلم والخطاب ، وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة (٢٨) .

وفيما أرى أن القول ببقاء العلم على تعريفه ، وقد ازداد وضوحاً بالإضافة ، أولى بالقبول ، من دون الحاجة الى التكلف بالقول بالحذف ، أو القول بانتزاع التعريف منه قبل إضافته .

ج – العَلَمِيّةُ و(أل) (٢٩) : لا يجوّز النحويون دخول (أل) على اسم العلم وهو باق على تعريف العلمية ، لئلا يجتمع معرّفان على اسم معرّف واحد . وقد ورد بندرة في كلامهم دخول أداة التعريف (أل) على اسم علم ، ومن ذلك قول أبي النجم العِجْلي :

باعَدَ أمَّ العَمْرِو منْ أسيرِها حُرّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِها (٣٠)

وقول ابن ميّادة : رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً شديداً بأعْبَاءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ (٣١)

ففي البيت الأول أدخل (أل) على اسم العلم (عمرو) ، وفي البيت الثاني على اسم العلم (يزيد) . وللنحويين في تخريج ما في البيتين ونحوهما مذهبان : **الأول** ، إن (أل) زائدة ، فهي لا تفيد تعريفاً ، لأن الاسم معرفة بالعلمية ، وزيادتها هنا ندرة أو شذوذاً أو ضرورة . و**الثاني** : إن اسم العلم يُنكّر قبل الإضافة ، فتكون حاله حال كل نكرة ، مثل : رجل وجبل وشجرة ونحوها ، ثم يعرّف بـ (أل) الداخلة عليه ، كما النكرة تعرف بـ (أل) . وفيما أرى أن المذهب الأول أولى بالقبول .

ويقدّر أصحاب هذا المذهب تنكير العلم لتعدد المسمّى بهذا الاسم ، فلا مزية له على غيره ، من المُسَمَّيْنَ به ، فجرى مجرى النكرة ، فلا يُستنكر دخول أداة التعريف عليه كما تدخل على النكرة . جاء في شرح المفصل (م١/٨٨) : " وذلك أنّه لمّا أعتُقِدَ فيه التنكير لمشارك له في الاسم ، إمّا توهماً أو وجوداً ؛ عرّفه باللام " . وقال بعضهم : قد سهّل دخول (أل) على (يزيد) في البيت الثاني تقدّم ذكر (الوليد) المقترن بـ (أل) ، لِلَمْح الصفة فيه ، كمسميّات الأعلام (الحسن) و (العباس) و(الحارث) ، المنقولة من صفة ، أو المنقولة من مصدرمثل : الفضلُ والعلاءُ ونحوهما (٣٢) .

د – الإضافة و(ال) (٣٣): لا يجوّز البصريون دخول (أل) على المضاف الذي إضافته محضة (معنوية)، فلا يصحّ عندهم نحو : هذا الغلامُ زيدٍ ، ولا هذا الغلامُ رجلٍ ، لأن الإضافة معاقبة للألف واللام في إكساب الاسم غير الوصف تعريفاً أو تخصيصاً ، ولئلا يجتمع معرّفان على اسم واحد ، إذا

كان المضاف إليه معرفة ، أو يجتمع الضدان إذا كان المضاف إليه نكرة ، فيكون الاسم معرّفاً منكّراً في حال واحدة .

جاء في الجمل في النحو (١٤٤) : " اعلم أنك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة . لا تقول : هذا الغلامُ زيدٍ ، ولا هذا الصاحبُ عمروٍ ، لأن الاسم لا يتعرّف من وجهين مختلفين ولا متفقين ، بل من وجه واحد أبداً ، إذا عُرّف " . وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٢/٧٦) : " وإنّما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة ، لئلا يجمع على الاسم تعريفان ، مثل : الغلامُ زيدٍ ، ولم يجمع بين الإضافة الى النكرة وبين الألف واللام ، لئلا يكون الاسم معرّفاً منكّراً في حال واحدة ، لأنه يكتسب من المضاف الى النكرة تخصيصاً ، ومن الألف واللام تعريفاً . وإن شئت قلت : لم يُجمع بين الألف واللام والإضافة ، لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة ، فكذا لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة " . أي كما لا يُجمع بين التنوين والإضافة . لأنهما ضدّان ، كذلك لا يجمع بين (أل) والإضافة لأنهما مترادفان في إفادة التعريف ، فإضافة المعرّف بـ (أل) الى المعرفة تحصيل للحاصل .

والقياس أن لا تدخل (أل) على المضاف الذي إضافته غير محضة (لفظية) ، وهي إضافة الوصف المشبه للفعل المضارع الى معموله ؛ ولكن اغتفر دخولها عليه ، لأن هذه الإضافة لا تكسبه تعريفاً ولا تخصيصاً، وهي على نية الانفصال . وقيل : لا يمتنع دخول الألف واللام على المضاف هنا إذا احتيج الى تعريف ، كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة ، فيكون عوضاً من تعريف الإضافة .

وقد اشترط هنا في دخول الألف واللام على المضاف أن تدخل على المضاف إليه أيضاً ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، نحو : هذا المُكْرِمُ الضيفِ ، أو هذا المُكْرِمُ ضيفِ الدارِ ، وهذا الحَسَنُ الخُلُقِ أو هذا الحَسَنُ صفاتِ الخُلُقِ .

وقد استثنوا من هذا الشرط إضافة المثنى وجمع المذكر السالم، المقترنين بـ (أل) نحو : هذان المُكرِمَا ضيفِهم ، أو المُكرِمُو ضَيفِهِمْ . وجوّز الفرّاء وأبو علي الفارسي إضافة المقترن بـ (أل) الى المعارف كلها نحو : هذا المُكرِمُ زيدٍ ، أو الذي نجحَ ، أو المُكرِمُكَ ، أو المُكرِمُ غُلامِكَ ، ونحو ذلك . وهذا مخالف للقياس والسماع عند البصريين ، ومعظم الكوفيين . وعدّ بعضهم الإضافة هنا ضعيفة أو أنّ اللام زائدة .

هـ – النداء و (أل) (٣٤) : لا يجوّز البصريون نداء المعرّف بـ (أل) ، فلا يقال مثلاً : يا الرجُلُ ، ويا الغلامُ ، إلّا في ضرورة شعر، لأن في ذلك جمعاً بين أداتي تعريف ، فالنداء تعريف بالقصد ، فإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة ، كأنك أشرت إليه ، و(أل) تفيد التعريف ، فيجتمع معرّفان على معرّف واحد ، وذلك ممتنع . وكذلك لا ينادى ما فيه (أل) العهد أو الغلبة أوالتي للمح الصفة ، فإذا

نودي حذفت منه (أل) . وقد استثنوا شيئين : **أحدهما** ، لفظ الجلالة (الله)تعالى ، فيقال : يا أللهُ ، لأن (أل) فيه لازمة ، فكأنها من بنية الكلمة ، فيجوز حينئذ قطع همزه ووصله ، **والثاني** : الجملة المسمّى بها ، كأن تسمّي شخصاً (الرجلُ قائمٌ) ، فإذا ناديته قلت : يا الرجلُ قائمٌ . وقد جاز النداء هنا لأنه سمّي به على طريق الحكاية ، ومعناه : يا مَقولاً له الرجلُ قائمٌ . وجوّز بعضهم نداء اسم الجنس والمشبّه به المعرّف بــ (أل)، نحو : يا الأسدُ شدّةً ، ويا الخليفةُ هيبةً ، ويقدّره غيرهم : يا مِثلَ الأسدِ ، ويا مِثلَ الخليفةِ ، فيكون دخول (يا) على غير الألف واللام .

ويجوّز البصريون نداء ما فيه (أل) في غير ما استثني من ذلك ، باستعمال وصلة كاسم الإشارة ، نحو: يا هذا الرجُلُ ، والحقيقة أن المنادى لفظاً اسم الإشارة (هذا) ، ومعنى النداء للرجُل حقيقة . أو استعمال (أي) متلوّة بــ (ها) التنبيه ، نحو : يا أيّها الرجُلُ ، وهو كسابقه في اللفظ والمعنى .

ويجوّز الكوفيون نداء المقترن بــ (أل) في الاختيار، أي يجوّزون الجمع بين النداء و(أل) ، محتجّين في ذلك بالقياس والسماع ، أمّا القياس فهو الإجماع على جواز نداء لفظ الجلالة (الله) ، فيجوز قياساً عليه : يا الرجُلُ ، ويا الغلامُ ، وأما السماع فمنه قول الشاعر :

فيا الغلامانِ اللذانِ فَــرّا إياكُما أنْ تكسبانا شرّا(٣٥)

وقول الآخر : من أجلكِ يا التي تيّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي (٣٦)

وقول الآخر أيضاً : عباسُ يا المَلِكُ المُتوّجُ والذي عرفتْ لهُ بيتَ العُلا عدنانُ (٣٧)

وردّ البصريون ما احتج به الكوفيون ، فقالوا في القياس : إن لفظ الجلالة قد كثر استعماله في كلامهم ، فخفّ على ألسنتهم ، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره . وقالوا أيضاً : إن الألف واللام في (الله) عوض عن همزة (إله) المحذوفة ، فصارت الألف واللام خلفاً منها ، فتنزّلت منزلة حرف من الكلمة ، بدليل أنه يجوز أن يقال في النداء : يا أللهُ (بقطع الهمزة) . وقالوا فيما استشهد به الكوفيون من الشعر بأنه ضرورة ، أو أن المنادى فيه محذوف ، والتقدير في الأبيات : يا أيُّها الغلامان ، ويا أيّتها التي ، ويا أيُّها الملك ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه . وقيل في البيت الثاني أيضاً : إن الألف واللام في (التي) ليست للتعريف ، لأن الاسم الموصول يتعرّف بصلته ، فهما زائدتان لغير تعريف ، فجاز أن يجمع بين (يا) وبينهما . وقيل أيضاً : إنهما قد نزّلتا منزلة بعض حروف الكلمة الأصلية ، لملازمتهما الاسم الموصول،

فساغ دخول النداء عليهما .

و – **النداء وضمير الخطاب، أو المضاف الى ضمير الخطاب** (٣٨) : النداء خطاب في المعنى ، ولذلك منعوا الجمع بينه وبين ضمير الخطاب ، لأن أحدهما يغني عن الآخر، وما ورد في ظاهره الجمع بينهما ، كقول بعضهم : يا إيّاكَ قد كفيتُــكَ ، ويا أنتَ ، ومنه قول الأحْوَص. (وقيل لسالم بن دارة

برواية صدره المذكورة في الهامش) : يا أبْجَرُ بنَ أبْجَرٍ يا أنتا   أنتَ الذي طلّقتَ عامَ
جُعْتَا (٣٩)

خرّج على أحد وجهين : **الأول** ، إنّه من الندرة في الكلام ، أو ضرورة في الشعر ، **والثاني** : إن المنادي محذوف ، أو إن (يا) للتنبيه وليست للنداء . جاء في الكتاب(٢٩١/١) : " وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنتَ ، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد ، وإنْ شئتَ قلتَ : (يا) فكان بمنزلة (يا زيدُ)، ثم تقول : إيّاكَ ، أي إيّاكَ أعني " . أما ضمير المتكلم فلا ينادى ، وكذلك ضمير الغائب ، فلا يجوز نحو : يا أنا ، وياهُوَ ، لأنهما يناقضان النداء الذي هو خطاب الحاضر أو ما في حكمه .

كذلك لا ينادى المضاف الى ضمير الخطاب ، فلا يصحّ في النداء : يا غلامَكَ ، ونحوه ، لأنه جمع بين خطابين وهو ممتنع . جاء في المقتضب(٢٤٥/٤): " اعلمْ أن إضافة المنادى الى الكاف التي تقع على المخاطب محال، وذلك لأنك إذا قلت :يا غلامَكَ أقبلْ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتكَ الكاف " .

رابعاً/ **أداتان أو حرفان يفيدان معنًى واحداً بلا فاصل بينهما** . ومن مواضعهما، ومسائلهما :

أ- **أداتا توكيد** (٤٠) : لا يجوّز أكثر النحويين الجمع بين أداتي توكيد في جملة الكلام ، من غير فاصل بينهما ، فهم مثلاً لا يجمعون بين (إنّ) و(أنّ)، وذلك لأن الحرفين يفيدان معنًى واحداً وهو التوكيد ، فإذا فصل بينهما جازت المسألة . جاء في الأصول (٢٩٣/١-٢٩٤) : " لا يجوز أن تدخل (إنّ) على (أنّ) ، كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا استفهام على استفهام . فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله ، لا يجوز أن تقول : إنّ أنّك منطلقٌ يسرني ، تريد : إنّ انطلاقك يسرني ، فإذا فصلت بينهما فقلت : إنّ عندي أنّك منطلقٌ يسرني ، جاز " . وكذلك لا يحسن الجمع بين (إنّ) واللام المؤكِّد بهما ، من دون أن يفصل بينهما فاصل ، فلا يجوز أن نقول : إنّ لزيداً منطلقٌ ، لأن اللام في معنى (إنّ)، فإن فصل بينهما ، نحو : إنّ في الدار لزيداً ، جاز القول ، وقد دخلت اللام على اسم (إنّ) المؤخر، والفاصل بين الحرفين خبرها ، وتدخل على خبرها كثيراً، نحو : إنّ زيداً لمنطلقٌ . وكان حق اللام أن تقع في صدر الجملة ، لأنها لام الابتداء ، وإنما أخّرت لضرب من الاستحسان، وهو إصلاح اللفظ . وكذلك استحسن تأخرها دون (إنّ)، لأنها غير عاملة و(إنّ) عاملة ، وحق العامل أن يليه معموله . وقد جاز اجتماعهما في الجملة الواحدة بفاصل ، مبالغة في إرادة التوكيد ، وسوّغ ذلك اختلاف لفظيهما . ومن اجتماعهما بفاصل للتوكيد قوله تعالى :{ إنّ علَيْنا لَلْهُدى . وإنّ لَنَا لَلآخِرَةَ }(الليل ١٢، ١٣)، و{ إنّ اللهَ لغفورٌ رحيمٌ }(النحل ١٨) ، فقد دخلت اللام في الآية الأولى على اسم (إنّ) ، والفاصل خبرها ، ودخلت على خبرها (غفور) في الثانية ، والفاصل اسمها، ونحو هذا كثيرجداً في الشعر والنثر .

وكذلك لايحسن في التوكيد اللفظي توالي حرفي توكيد ، نحو: إنّ إنّ زيداً مسافرٌ، ويحسن نحو: إنّ زيداً مسافرٌ إنّ زيداً مسافرٌ، بالفصل بينهما ، وقد جوّزوا تكرار حرف الجواب من دون فاصل ، للتوكيد اللفظي نحو: نعم نعم ، أو: لا لا ، جواباً لمَنْ سأل نحو : هلْ سافرَ زيدٌ ؟ .

ب – أداتا نفي (٤١) : لا يجوز الجمع بين أداتي نفي في جملة الكلام ، إذا لم تكن الثانية زائدة على المذهب البصري ، أو مؤكّدة لمعنى النفي وليست زائدة على المذهب الكوفي . ومما ورد في ظاهره الجمع بين أداتي نفي قول جميل بثينة :

لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْـنَـةَ إنّها أخذتْ عليَّ مَواثِقاً وعُهُودا (٤٢)

وقول الآخر : لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فـمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أحَدٌ مُعْتَـصِما (٤٣)

وقول الآخر أيضاً: بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبَاً ولا صَرِيفاً ، ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ (٤٤)

ففي البيت الأول تكررت (لا) على التوالي ، وجوز النحويون هذا التكرار في حروف الجواب ، من باب التوكيد اللفظي، على ما سبق بيانه . وفي البيت الثاني تكررت (ما) على التوالي أيضاً ، وبقي عمل الأولى (عمل ليس) ، فنصبت (معتصماً) ، ولم ينتقض بـ (ما) الثانية . وفي البيت الثالث عملت (ما) أيضاً عمل (ليس) ، فنصبت (ذهباً) و(صريفاً) ، ولم ينتقض عملها بـ (إن) النافية . وهذا تخريج الكوفيين لما في البيتين الثاني والثالث ، فـ (ما) عندهم نافية عاملة عمل (ليس) ، والأداة الثانية مؤكدة لمعنى النفي في الأولى، وليست زائدة . ويحكم البصريون بزيادة (ما) الثانية و(إنْ) ، وبعمل (ما) الأولى شذوذاً في البيتين، لأن نفيها قد انتقض، فـ (ما) عندهم فرع في العمل من (ليس) ، فلا تعمل عملها إذا انتقض نفيها ، لأن نفي النفي إثبات. وروى جماعة البيت الثالث برفع (ذهب) و(صريف) ، فيكون من أدلة المذهب البصري ، على إبطال عمل (ما) ، إذا انتقض نفيها . ونسب الزمخشري الى الفراء القول بأن (ما) و(إنْ) في البيت الثالث حرفا نفي ترادفا ، كترادف حرفي التوكيد في نحو: إنَّ زيداً لقائم (٤٥) . وفيما أرى التشبيه غير دقيق ، فالحرفان في البيت متواليان ، وفي المثال قد فصل بينهما ، فجاز مجيئهما في جملة الكلام على ما سبق بيانه .

ج – أداتا شرط (٤٦) : لا يجوز اجتماع أداتي شرط في جملة الكلام ، من دون فاصل بينهما، وذلك لإفادتهما معنًى واحداً . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بينهما من دون فاصل ؛ كقوله تعالى : { أيّاً مَا تَـدْعُوا فَـلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى }(الإسراء ١١٠) ، و{ أيّمَا الأجَلَـيْنِ قَـضَيْتُ فَـلَا عُـدْوَانَ عَلَـيّ } (القصص٢٨)، ونحو ذلك ، فيخرجه النحويون على أحد وجهين : **الأول** ، إنّ الأداة الأولى للشرط وهي (أي) في الآيتين، و(ما) زائدة لتأكيد ما في (أي) من الإبهام ، ولا عمل لها في الكلام . و**الثاني** : إنهما للشرط معاً ، والثانية فيها توكيد للأولى ، أي توكيد لمعنى الشرط في الأولى ، والذي سهّل الجمع بينهما اختلاف لفظيهما . ويرجّح جماعة الوجه الأول ، لأن (ما) كثيراً ما تزاد في باب الشرط ، نحو

: أينما ، وحيثما ، وكقوله تعالى :{ إمّا تـَرَيِـنَّ مِنَ البَشَرِ أحَدَاً }(مريم ٢٦) ، فـ (ما) زيدت بعد (إنْ) الشرطية وأدغمت معها ، والأصل (إنْ ما ترين ...)، وفيها توكيد لمعنى الشرط في (إنْ) .

د – أداتا استثناء (٤٧) : لا يجوّز معظم النحويين اجتماع أداتي استثناء (فعلاً أو حرفاً) ، في جملة الكلام ، من دون فاصل بينهما ، لأنهما يفيدان معنى واحداً ، كأدوات التوكيد والنفي والشرط ، على ما سبق بيانه . وقد حكى بعضهم ما ظاهره الجمع بينهما من دون فاصل ، نحو : قامَ القومُ إلّا خَلا زيداً ، ونجحَ الطلابُ إلّا عَدَا خالداً ، أو إلّا حَاشَا خالداً. جاء في الأصول (١/٣٧٠) : " اعلمْ أنّه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلّا ويكون الثاني اسماً مثل قولك : قامَ القومُ إلّا خَلا زيداً ، هذا لا يجوز أن تجمع بين (إلّا) و(خلا) ، فإن قلت : إلّا مَا خَلا زيداً ، وإلّا مَا عَدَا ، جاز ولا يجوز : إلّا حَاشَ زيداً ، والكسائي يجيزه إذا خُفِضَ بحاشا ". وللنحويين في تخريج ما حكي منه مذاهب : **أحدها** ، إنّه شاذ ، ولا يقاس عليه ، وهذا مذهب البصريين ، و**الثاني** : جواز الجمع بين (إلّا) واثنتين من أدوات الاستثناء ، هما (خلا ، وعدا)، إذا اقترنتا بـ (ما) ، فتكون الأداة الثانية توكيداً لمعنى الاستثناء في الأولى ، وهذا مذهب الكوفيين ، و**الثالث** : جواز الجمع بين (إلّا) و(حاشا) إذا كانت (حاشا) جارة للاسم المستثنى ، لا ناصبة له، نحو : حضرَ القومُ إلّا حَاشَا زيدٍ ، وهذا المذهب ينسب للكسائي ، و**الرابع** : جواز الجمع بين أداتين مما ذكرنا ، إذا خرجت الأداة الثانية عن معنى الاستثناء ، وهذا مذهب جماعة من النحويين . وفيما أرى أن المنع هو المرجّح ، وقد يغتفر الجمع بينهما إذا كانت الأداة الثانية توكيداً أو تقوية لمعنى الاستثناء في الأولى ، أو خرجت الأداة الثانية عن معنى الاستثناء .

هـ – أداتا تعدية (٤٨) : لا يجوز الجمع بين أداتين من أدوات تعدية الفعل الثلاث (الهمزة وتضعيف عين الفعل وحرف الجر) في جملة الكلام ، لأنهما يفيدان معنى واحداً ، فأدوات التعدية تتعاقب ولا تجتمع في جملة واحدة . جاء في شرح المفصل (م٣/٣١٥) : " اعلمْ أنـّه متى عدّيت الفعل بالهمزة أو التضعيف ، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر ، لأن الغرض تعدية الفعل ، فبأيِّ شيءٍ حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة الى الجمع بينهما ، فتقول : أدخلتُ زيداً الدارَ، وأذهبتُ خالداً ، ودخلتُ بزيدٍ الدارَ ، وذهبتُ به ... ،، ولا يجوز : أدخلتُ بزيدٍ الدارَ ، ولا أذهبتُ به ، فتجمع بين الهمزة والباء ، لما ذكرت لك " .

ومما جاء فيه تعدّي الفعل بحرف واحد ، قوله تعالى : { يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبْصَارِ }(النور٤٣)، و{ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ }(البقرة ١٧) . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بين أداتي تعدية في جملة واحدة ، خُرّجَ على أن أحداهما زائدة وليست للتعدية ، والأخرى للتعدية ، أو يحكم على ذلك بالشذوذ أو الندرة أو الضرورة الشعرية .

و – حرفا جرّ (٤٩) : لا يجوز اجتماع حرفي جرّ ، سواء أكانا متفقين معنى وعملاً أو عملاً فقط . وما ورد في ظاهره اجتماعهما في جملة واحدة ، يخرّج على أحد الأوجه الآتية : **الأول** ، الحكم بزيادة الحرف الثاني منهما للتوكيد ، أي إلغاؤه عملاً لا معنى ، و**الثاني** : إلغاؤه عملاً ومعنى ، و**الثالث** : إنَّه ضرورة

لا يقاس عليها ، و**الرابع** : إن الثاني اسم لا حرف . وفيما أرى أن القول بالزيادة للتوكيد أولى بالقبول في مواضع كثيرة ، وقد يجوز أن يكون الثاني اسماً ، في مواضع معينة ، وذلك بحسب المعنى المراد . والشواهد والأمثلة كثيرة في هذه المسألة ، نذكر بعضاً منها بإيجاز :

أ)– اجتماع حرفين مثلين وهو قليل ، كدخول الكاف على الكاف ، ومنه رجز لخِطامِ المجاشِعيّ ، كقوله :

(وصَالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ) (٥٠)، فالكاف الأولى حرف جر وتشبيه ، والثانية اسم بمعنى (مثل)، أي :

كمثل ما يؤثفين ، أو حرف زائد لتوكيد الأول . وقيل : ويحتمل أن يكونا اسمين أكّد أيضاً ثانيهما أولهما . وكدخول اللام على اللام ، ومنه قول مسلم بن معبد الوالبي ، (وقيل: لغيره) :

فَلَا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي   ولا لِلِمَا بِهِمْ أبَدَاً دَوَاءُ (٥١)

ففي قوله (للما) اجتمعت لامان ، فخرّجه أكثرهم على زيادة إحدى اللامين للتوكيد ، فقال جماعة : الثانية هي الأولى بالزيادة ، لأن حكم الزائد أن لا يبتدأ به ، ولم يحكم باسمية اللام الثانية ، لأنه لم يثبت عندهم أن اللام اسم ، كما ثبت أن الكاف اسم . ويحكم جماعة بشذوذه ، لتوالي الحرف بلفظه نفسه .

ب)– اجتماع ما ظاهره حرفي جرّ مختلفين لفظاً ومعنى ، وهو كثير، نذكر بعضاً من الشواهد عليه :

١– دخول (عن) على (الباء) ، وهو أقل شذوذاً عندهم ، ومنه قول الأسود بن يعفر :

فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ في عُلُوِّ الهَوَى أمْ تصَوَّبَا (٥٢)

فخُرّج على زيادة الحرف الثاني (الباء) تأكيداً للأول (عن)، وقد سهّل اجتماعهما اختلاف لفظيهما .

٢– دخول (من) على (على) ، ومنه قول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ (٥٣)

فخُرّج على أن (على) في (من عليه) اسم بمعنى (فوق) ، والمعنى (من فوقه) .

٣– دخول(من) على (عن) ، ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة :

ولقدْ أرَاني لِلرّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِيني تارةً ، وأمَامِي (٥٤)

فخُرِّج على أن (عن) في (من عن) اسم بمعنى : جانب أو ناحية ، وليس حرف جرّ . فـ (عن) حرف من معانيه المجاوزة ، وهو يوصل معنى الفعل الذي قبله الى الاسم الذي بعده ، فإذا دخلت عليه (من) يكون اسماً ، بمعنى جانب أو ناحية . فيكون معناه في البيت : من جانبي أو ناحيتي تارة ... .

٤– دخول (عن) على (الكاف) ،كقول العجّاج يصف نِسْوةً :

بيضٌ ثلاثٌ كَنِعَاجٍ جَمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ (٥٥)

فخُرِّج على أن الكاف في قوله (كالبرد) اسم بمعنى (مثل) ، فيكون المعنى (عن مثل البرد) .

ز – **حرفا عطف** (٥٦) : لا يجوز اجتماع حرفي عطف في جملة الكلام ، لأنهما بمعنى واحد ، فإن ورد ما ظاهره اجتماعهما ، خُرِّج على أن أحدهما ليس بعاطف . جاء في الأصول (٢/٦٠) : " اعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام ، فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقمْ عمرٌو ولا زيدٌ ، الواو نسق و(لا) توكيد للنفي " . و(لا) هذه لا يعطف بها في النفي بل في الإيجاب ، نحو: قامَ زيدٌ لا بكرٌ ، فتكون عاطفة نافية ، فإذا دخلت عليها واو العطف ، نحو: ما قامَ زيدٌ ولا بكرٌ ، كانت الواو هي العاطفة ، و(لا) مؤكّدة النفي لاغير ، كقوله تعالى : { فمَا لَنَا مِنْ شَافِعِيْنَ . ولا صَدِيْقٍ حَمِيْمٍ }(الشعراء١٠٠، ١٠١) ، و{ فمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ ولا ناصِرٍ }(الطارق ١٠) . وقد قيل : من المحال عطف العاطف على العاطف .

وممّا جاء في ظاهره الجمع بين حرفي عطف ، قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأرْسَانِ (٥٧)

فقوله (وحتى) الواو فيه عاطفة ، و(حتى) ابتدائية وليس بعاطفة ، بدليل دخول حرف العطف عليها . وفي نحو : ماحضرَ زيدٌ ولكنْ بكرٌ، فالعاطف الواو و(لكنْ) للاستدراك لا للعطف ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين . والعطف هنا عطف مفرد على مفرد ، وقيل : هو عطف جملة على جملة ، والتقدير : ولكنْ حضرَ بكرٌ . وذهب بعضهم الى أن (لكنْ) هي العاطفة ، والواو زائدة لازمة ، أي أن (لكنْ) لا تستعمل عاطفة إلّا بدخول الواو عليها . وقال بعضهم الآخر : الواو غير لازمة ، أي قد تفارق (لكنْ) ، وهذا هو المرجّح . ومن العطف بالواو و(لكن) للاستدراك ، قوله تعالى : { مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبَا أحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ولكِنْ رَسُولَ الله }(الأحزاب ٤٠) .

ح – **حرفا استفهام** (٥٨) : لا يجوز الجمع بين حرفي استفهام ، في جملة الكلام بلا فاصل . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بينهما ، يخرّج أحدهما على معنى آخر ، أي لا يبقيان على معنى الاستفهام معاً ، بل يبقى أحدهما ويُخرّج الثاني على معنى آخر . ومن ذلك قوله تعالى : { أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُلُمَاتُ والنُّورُ } (الرعد١٦)، فـ (أم) منقطعة بمعنى (بل)، و(هل) للاستفهام . وقول علقمة بن عبدة الفحل :

أمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأحِبّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكومُ (٥٩)

وقد استشهد به سيبويه على أن(أم) منقطعة بمعنى (بل) ، وليست للاستفهام ، و(هل) للاستفهام . وذكر ابن جني مذهب سيبويه هذا ، وقال بعد أن أورد البيت المذكور (المحتسب ٢/٢٩١) : " ألا ترى الى ظهور حرف الاستفهام وهو (هل) ، في قوله ؛ أم هل كبير بكى ؟ ، حتى كأنه قال : بل هل كبير؟ ، ترك الكلام الأول وأخذ في استفهام مستأنف " . ومذهب سيبويه هذا عليه معظم جمهور النحويين .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (أم) هي الاستفهام ، و(هل) بمعنى (قد) ، فكان عندهم خلع الاستفهام من (هل) أسهل من (أم) ، بدليل استعمال (هل) غير استفهام ، نحو قوله تعالى : { هَلْ أتَى عَلَى الإنسانِ حِيْنٌ مِنَ الدّهْرِ }(الإنسان ١) ، أي قد أتى عليه ذلك ، و{ هَلْ جَزاءُ الإحْسَانِ إلّا الإحْسَانُ }(الرحمن٦٠) أي : ما جزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ (٦٠) .

ورُدّ هذا المذهب بأن (هل) يصح تقديرها بـــ (قد) في الآية (هل أتى ...)، لأن بعدها جملة فعلية ، وغير مسبوقة باستفهام ، ولكن لا يصحّ تقديرها بـــ (قد) في البيت الشعري المذكور، لأن (هل) بعدها جملة اسمية لا فعلية ، وقد سبقت باستفهام . فأصحاب الردّ يرون جواز نزع الاستفهام من (هل) وتقدّيرها بـــ (قد)، إذا لم يدخل عليها حرف استفهام ، وتليها جملة فعلية ، كما في الآية الكريمة ، فإذا دخل عليها استفهام كالهمزة ، تكون بمعنى (قد) والهمزة للاستفهام ، كقول زيد الخيل الطائي :

سَائلْ فَوَارسَ يَرَبُوعٍ بِشِدّتِنا أَهَلْ رَأوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذي الأكَمِ (٦١)

وكذلك تكون (هل) بمعنى (قد) في هذا البيت على رواية (أم هل رأونا) ، و(أم) للاستفهام . وقد روي البيت (فهل رأونا) ، فيخرج مما نحن فيه ، إذ لا جمع فيه بين حرفي استفهام .

وذهب بعضهم الى أن (أم) في الآية { أم هل تستوي ... }، والبيت (أم هل كبير ...) حرف عطف دخل على (هل) الاستفهامية ، والتقدير في الآية : {وهل تستوي...}، وفي البيت (وهل كبير...) .

ط – حرفا استقبال (٦٢) : لا يجمع بين حرفي استقبال في جملة الكلام ، كالسين وسوف ، فهما مختصان بالدخول على الفعل المضارع ، وتخليصه للاستقبال ، فلا يجمع بينهما لأنهما بمعنى واحد ، فأحدهما يغني عن الآخر في التخليص . فلا يقال مثلاً : سوفَ سيسافرُ زيدٌ ، ويصحّ : سوفَ يسافرُ زيدٌ أو سيسافرُ زيدٌ ، والمعنى العام واحد في الجملتين . ويذهب كثيرون الى منع الجمع بين حرف من نواصب المضارع وحرف استقبال ، فلا يقال مثلاً : سوف أنْ يقومَ ، ولا سوف لنْ يقومَ ، ونحو ذلك ، لأن معنى الاستقبال يحدث بأحدهما ، فلا حاجة للجمع بينهما. فإن ورد ما ظاهره الجمع بين حرفين يخلصان المضارع للاستقبال ؛ ممّا ذكرنا ونحوهما ، يحكم عليه بالشذوذ ، أو بزيادة أحدهما حشواً .

ي – حرفا قسم (٦٣) : للقسم حروف متعددة منها الباء والواو والتاء . ويستعمل النحويون مصطلح البدل غالباً في كلامهم على استعمال حروف القسم ، فقالوا : إن الواو بدل من الباء ، والتاء بدل من الواو في القسم . ويستعملون مصطلح العوض أحياناً في هذه المسألة بمعنى البدل ، من باب التسامح

في استعمال أحد المصطلحين مكان الآخر لدلالة واحدة . ويمنع النحويون خلافاً لبعضهم الجمع بين الباء والواو أو بين الواو والتاء ونحوهما ، أي بين البدل والمبدل منه أو العوض والمعوض منه ،على ما سبق بيانه ، لأن أحدهما يغني عن الآخر في أداء المعنى ، كما منعوا الجمع بين حرفين يفيدان معنى واحداً في التوكيد والنفي والشرط والإستفهام والعطف ونحوها ، على ما سبق بيانه أيضاً . فلا يصح القول : وبالله أو وتالله ، إذا جعل الحرفان معاً للقسم .

خامساً / شيئان متضادان (متناقضان) معنى : ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ- **الإضافة والتنوين** (٦٤) : يمتنع الجمع بين الإضافة والتنوين ، لأن الإضافة تكون للتعريف والتخصيص ، والتنوين يدلّ على التنكير ، فهما متضادان (متناقضان) معنى ، والإضافة تدلّ على نقصان الاسم المضاف ، فيكون تمامه بالمضاف إليه ، أي أن الاسم المضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، جزؤه الأول المضاف والثاني المضاف إليه ، لذا يمتنع الفصل بينهما بالتنوين ، كما يمتنع الفصل بين جزأي الاسم ، والتنوين يلحق آخر الاسم إذ يدلّ على كماله وتمامه . ويوضح ابن جنّي المسألة في الخصائص (٦٧٦) إذ يقول : " ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة ، نحو : غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو، وذلك لأنهما ضدان ، ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف ، وقوة حاجته الى ما بعده ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما . وأيضاً فإن التنوين عَلَم للتنكير، والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان ". وبعبارة موجزة فإن المضاف في غاية الحاجة الى المضاف إليه من بعده ، فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف ، وهو منتاه في قوة الحاجة الى الوصل ؛ جمعت بين الضدين ، لذا امتنع الجمع بينهما . ومنع الجمع بين الإضافة والتنوين ، يكون في الإضافة غير المحضة كذلك .

ب - **أل والتنوين** (٦٥) : يمتنع الجمع بين (أل) والتنوين ، كما يمتنع الجمع بين الإضافة والتنوين ، لأن (ال) تفيد التعريف كما تفيد الإضافة ذلك ، والتنوين علامة للتنكير ، فيتدافعان ويتضادان في جملة الكلام على سبق بيانه في مسألة الإضافة والتنوين . جاء في الخصائص (٦٧٤) : " فإذا ترادف الضدّان في شيء منها ، كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول . وذلك كـ (لام) التعريف إذا دخلت على المنوّن حُذف لها تنوينه ، كرجُلٍ والرجُلِ ، وغلامٌ والغلامُ ، . وذلك أنّ اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير، فلمّا ترادفا على الكلمة تضادّا ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام " .

ج – الحذف والتوكيد (٦٦) : لا يجوز الجمع بين الحذف والتوكيد في جملة الكلام ، على مذهب معظم النحويين ، لأن الحذف دليل الاختصار والإيجاز ، والتوكيد دليل الإسهاب والإطناب ، فتدافعا وتناقضا .

وذكر ابن هشام الأنصاري أن الأخفش هو أول من شرط أن لا يكون المحذوف مؤكَّداً (وقال جماعة هو مذهب الكسائي) ، فقد منع أن يؤكد الضمير (العائد) ، المحذوف من جملة الصلة في نحو : الذي رأيتُ زيدٌ ، فلا يصح أن نقول : الذي رأيتُ نفسَهُ زيدٌ ، بحذف الهاء من(رأيته)، ويصحّ : الذي رأيتُهُ نفسَهُ زيدٌ. وحجّة الأخفش أن من أغراض الحذف التخفيف لطول الكلام ، فلو أكّدوا المحذوف لنقض الغرض ، لأن التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز ، فهما ضدان . وقد تبع الأخفشَ في هذه المسألة ، أي منع توكيد المحذوف ، أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جنّي ، وتبعهم ابن مالك ، فقال في المفعول المطلق : وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امتنعْ وفي سِواهُ لدليلٍ مُتّسَعْ

ففي نحو: ضربتُ ضرباً ، منع ابن مالك حذف (ضربَ) عامل المفعول المطلق (ضرباً) ، لأن (ضرباً) جيء به لتقوية عامله (ضرب)، وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك . وجوّز حذف عامل المفعول المطلق المبيّن للعدد أو النوع ، لأنه يدلّ على معنى الفعل ، فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذف عامل المفعول به . ويخالف جماعة ما ذهب إليه ابن مالك في منع حذف عامل المفعول المطلق المؤكِّد ، ومنهم ابنه بدر الدين ، إذ يرون أن حذف الشيء لدليل وتوكيده لا تنافي بينهما ، لأن المحذوف لدليل كالثابت (٦٧) . وقد عدّ هؤلاء نحو : ضرباً زيداً من باب توكيد عامل المفعول المطلق(ضرباً) ، وهو الفعل (اضرب) المحذوف ، والتقدير عندهم : اضربْ ضرباً زيداً . ويوضّح ابن جني المسألة في الخصائص (٢٣٥) إذ يقول : " ألا تراك لا تقول : ضرباً زيداً ، وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لـ (اضربْ) المقدّرة ، من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها، وحذفت هي اختصاراً ، فلو أكّدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها . لكن لك أن تقول : ضرباً زيداً ، لا على أن تجعل (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه ، فتقيمه مقامه ، فتنتصب به (زيداً) . فأما على التوكيد به لفعله ، وأن يكون (زيد)منصوباً بالفعل الذي هذا توكيد له فلا " .

وكان سيبويه وأستاذه الخليل يجيزان حذف المؤكَّد . جاء في الأشباه والنظائر(٢٩٨/١) : " إن سيبويه سأل الخليل عن نحو : (مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوهُ أنفسهما)، كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسَهما . ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب : إنَّ مَحلّاً وإنَّ مُرتَحَلا وإنَّ في السَّفرِ إذْ مَضَوا مَهَلا

وقولهم : (إنَّ مالاً وإنَّ وَلَدَاً) ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكَّد بـ (إنَّ) " . وردّ جماعة البيت بأن فيه نظراً، فإن المؤكَّد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر (٦٨) .

ومما يستدل به المجوزون أيضاً ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَها   ضَرْبَكَ بالسّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

قالوا : أراد : (اضربَنْ عنك) ، فحذف نون التوكيد الخفيفة . وقال جماعة : لا توكيد ولا حذف في البيت، أي أن الفعل (اضربْ) لم يؤكد ، وقد حُرِكَ ضرورة ، لكثرة السواكن في البيت (٦٩) . وردّ المانعون بأن ما في البيت – على مذهب المجوزين – قليل أو شاذ في الاستعمال ، وضعيف في القياس ، وفيه نقض الغرض . جاء في الخصائص (١٢٨) : " وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتقي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض ".

ومما يعدّ نقضاً للغرض أيضاً عندهم توكيد الفعل الناصب المحذوف ، لدلالة الحال المشاهدة عليه ، من ذلك قولك لِمَنْ سدّد سهماً ، ثم أرسله نحو الغرض ، فسمعتَ صوتاً فقلتَ : القِرْطَاسَ واللهِ ، أي أصابَ القرطاس ، فالفعل (أصاب) قد حذف لدلالة الحال عليه ، وهذا الفعل لا يجوز توكيده ، فتقول : (إصابةً القرطاس) . جاء في الخصائص (٢٣٥) : " لأن في توكيده تثبيتاً للفظه المختزل ، ورجوعاً عن المعتزَم من حذفه واطّراحه ، والاكتفاء بغيره منه ... . وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتداخل حاليه به ، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب " .

وكذلك لا يجوز حذف المُقْسَم عليه ، وتبقية القَسَم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المُقْسَمِ عليه بالقَسَمِ . فهذا من المحال كما يقول ابن جنّي ، أي أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد ، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بـ (أجمعين) من غير تقدّم المؤكَّد (٧٠) .

د – فعل وظرف متناقضان زماناً (٧١) : الفعل بحسب زمانه ثلاثة (على مذهب جمهور النحويين) : ماضٍ وزمانه الماضي لا غير ، ومضارع وزمانه الحاضر أوالمستقبل ، وأمر وزمانه المستقبل لا غير .

وظرف الزمان ثلاثة أيضاً : منه ما يدلّ على الماضي ، ومنه ما يدلّ على الحاضر ، ومنه ما يدلّ على المستقبل . فإذا جيء بظرف زمان مع فعل في جملة الكلام ، وجب مراعاة الاتفاق في الزمان بينهما ، لئلا يقع التناقض بين زمانيهما ، إذ لا يجتمع المتناقضان في التركيب الواحد في الكلام . فلا يصح أن نقول : (سافرَ زيدٌ الآنَ أوغداً) ، ولا (يسافرُ بكرٌ أمْسِ)، لتناقض زمان الفعل مع ما يدلّ عليه الظرف من زمان ،

وهو من المُحال كما يقول سيبويه . جاء في (الكتاب ١/٢٥) : " فأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتُكَ أمسِ، وسآتيكَ غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أولَ كلامك بآخره ، فتقول : أتيتكَ غداً ، وسآتيكَ أمسِ " . ويعدّ ذلك لحناً عند النحويين ، بل أفحش الخطأ في الكلام . ويذكرون بعضاً من ذلك اللحن في كلام العامة، كقولهم : لا أكلّمُهُ قطُّ ، وما كلّمتُهُ أبداً ، فـ (قط) ظرف لِمَا مضى من الزمان ، فينقض زمن الفعل (أُكلِّمُ) الحاضر أو المستقبل ، و(أبداً) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فينقض زمن الفعل(كلّمَ) الماضي، والصواب : ما كلّمتُهُ قطُّ ، ولا أكلّمُهُ أبداً .

هـ – أفعل التفضيل (المضاف والمحلّى بأل) و(من) الجارّة للمفضّل عليه (٧٢) : أفعل التفضيل على ثلاثة أحوال هي : ١- مقترن بـ (أل) ، نحو : محمدٌ الأفضلُ ٢- مضاف الى معرفة ، نحو : محمدٌ أفضلُ الناسِ ، أو نكرة نحو : محمدٌ أفضلُ رجُلٍ ٣- مجرد من (أل) والإضافة ، نحو : بكرٌ أفضلُ من زيدٍ . الأولى والثانية تخلو من الحرف(من) الجار للمفضل عليه ، والثالثة يقترن فيها المفضّل عليه بـ (مِنْ) الجارة له ، لفظاً أو تقديراً . أي أن أفعل التفضيل المقترن بـ (أل) والمضاف ، لا يجتمعان مع (من) الجارة للمفضّل عليه ، لما بينهما من تناقض ، فـ (أل) للتعريف ، والإضافة للتعريف أيضاً ، و(من) فيها معنى التنكير ، فهما حالتان متضادتان . فإذا ورد ما ظاهره اقتران أفعل التفضيل (المقترن بأل أو المضاف) ، بـ (من) الجارّة للمفضّل عليه ، كقول الأعشى ميمون بن قيس :

ولستَ بالأكْثَرِ مِنْهُم حَصًى فَإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ

يخرّجه النحويون على أحد الأوجه الثلاثة : **الأول** ، إن الألف واللام زائدة وليست للتعريف ، والأصل : بأكثر منهم حصًى ، و**الثاني** : إن (منهم) متعلق بمحذوف مجرد من الألف واللام ، وليس بـ (الأكثر) المذكور، والتقدير : ولست بالأكثر أكثرَ منهم ، وقد جاز الإضمار لدلالة المذكور عليه ، و**الثالث** : إن (من) تبعيضية ، وهي ومجرورها متعلقان بمحذوف ، يقع حالاً من اسم (ليس) وهو التاء ، والتقدير : ولست بالأكثر حصًى حالَ كونك منهم ، أي حالَ كونك بعضَهم . وقيل التقدير : ولستَ حالةَ كونك من بينهم بالأكثر حصًى (٧٣) . وفيما أرى أن التكلف واضح في الوجهين الثاني والثالث ، وقد يُقبل القول بزيادة اللام على الوجه الأول ، ولكن الأولى أن يحكم على ما في البيت بالندرة أو الشذوذ .

و – الندبة والاسم المبهم (النكرة أو المعرفة المبهمة) (٧٤) : الندبة نوع من أنواع النداء ، وعلامتها : (وا) أو (يا) ، في أول المنادى المندوب . والندبة : تفجّع النادب على المندوب أو التوجّع منه ، والمندوب : هو المتفجّع عليه أو المتوجّع منه . والتفجّع : إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة . والغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب ، ولذلك لا تندب النكرة لإبهامها ، فلا يصحّ نحو : وا رجُلاهْ ، بل تندب المعرفة السالمة من الإبهام ، نحو : وا زيداهْ ، أي أن المعرفة المبهمة لا تندب كما لا تندب النكرة ، كـ : الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول و(أي) ونحوها ، فيقبح في

الندبة أو لا يصحّ ، نحو : (وا أنتاهْ) و(وا هذاهْ) و(وا مَنْ رَحَلاهْ) و(وا أيُّهَاهْ) ؛ لعدم حصول الفائدة من معنى الندبة ، وهي متوقفة على شُهْرة المندوب ، وهذا مذهب سيبويه وعليه جمهور البصريين . جاء في الكتاب (٢/٢٢٧) : " هذا باب مالا يجوز أن يندب ، وذلك قولك : وا رَجُلاهْ ويا رَجُلاهْ ، وزعم الخليل – رحمه الله- ويونس : أنه قبيح وأنه لا يقال . وقال الخليل – رحمه الله- : إنما قَبُحَ لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : واهذاهْ ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء ، وأن تخُصّ ولا تُبهم ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز: يارَجُلاً ظريفاً ، فكنتَ نادباً نكرة ،" . فغرض الندبة إذن إظهار الألم والحزن والتفجّع ، بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ، لكي يعرفه السامعون ، والنكرة لا تدلّ على شيء معين فهي مبهمة ، كذلك بعض المعارف الشبيهة بها في الإبهام ، ولذلك لا يجمع بين الندبة والمبهم (نكرة أو معرفة) ، لتناقضهما في المعنى .

وجوّز الكوفيون ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وحجّتهم أن النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة ، وأن الأسماء الموصولة معارف بصلاتها فتجوز ندبتها ، واستدلوا بما حكي عنهم من قولهم (وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ) . وردّ البصريون الحجّة هذه بأن النكرة باقية على إبهامها ، وأن الأسماء الموصولة لا تخلو من الإبهام وإن تخصصت بصلتها ، وصلتها جملة والجمل في الأصل نكرات ، وأن ما استدلوا به هو من الشاذ أو النادر الذي لا يقاس ، أو أن المندوب فيه بحكم المعرفة ، لأن (مَنْ حفرَ بئرَ زمزم) معلوم ، وهو عبد المطلب جدّ النبي محمد (ص) ، فصار ذلك علماً عليه ، يعرف به بعينه ، فجرى مجرى الأعلام ، نحو : واعبدَ المُطّلِباهْ .

ز – المعرفة والنكرة في النعت (٧٥) : يتطابق النعت والمنعوت في أحوال متعددة ، منها التعريف والتنكير ، فالمعرفة لا تنعت إلّا بمعرفة ، والنكرة لا تنعت إلّا بنكرة ، نحو : هذا رجلٌ كريمٌ ، وجاءَ زيدٌ الكاتبُ ، فلا يصحّ : هذا رجلٌ الكريمُ ، ولا جاءَ زيدٌ كاتبٌ ، إذا جعلت (الكريم) نعتاً لـ (رجل) ، و(كاتب) نعتاً لـ (زيد) ، لئلا يجتمع متناقضان (المعرفة والنكرة) في جملة الكلام ، لأن المنعوت ونعته، كالشيء الواحد ، واجتماع متناقضين في شيء واحد يفسد معناه ، لأن في التعريف إيضاحاً وفي التنكير إبهاماً ، والنعت والمنعوت في المعنى واحد ، فتدافع الضدان وامتنع اجتماعهما .

ويزيد أبو البركات الأنباري إيضاحاً للمسألة في أسرار العربية (٢٩٤) بقوله : " فإنْ قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة ، وكذلك سائرها ؟ قيل : لأن المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً " . وعلى ما سبق بيانه وجب التطابق بين النعت ومنعوته ، في التعريف والتنكير، لبيان المعنى وتحقيق الفائدة من النعت في الكلام . وجوّز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، فيما فيه مدح أو ذمّ ، وجوّز الأخفش من البصريين نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة . وقد

خُرّج ما استشهدوا به على أوجه تخرجه ممّا اتفق عليه النحويون ، في وجوب مطابقة النعت منعوتَه في التعريف والتنكير.

ح – إضافة العلم والنكرة (٧٦) : لا يجوّز أكثر النحويين إضافة العلم وهو باق على تعريفه ؛ سواء أضيف الى معرفة أو نكرة ، لأن في إضافته الى معرفة – وهو باق على تعريفه – يجتمع فيه تعريفان ، وهما تعريف العلمية وتعريف الإضافة ، وهذان مترادفان يمتنع اجتماعهما ، وقد سبق بيان هذا المسألة . ولأن في إضافته الى نكرة – وهو باق على تعريفه أيضاً – اجتماع الضدين (المتناقضين) ، وهما تعريفه بالعلمية ، وتنكيره قبل الإضافة الى النكرة ، فيكون الاسم معرّفاً منكّراً في حال واحدة ، وهو من المحال . جاء في المقتضد (م٢/٨٧٣) : " كذلك قولك : زيدُ رجل ، ، ولو قدّرت أنك أضفت زيداً وهو معرفة ، حتى كأنه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعيّن ، كنت متعرضاً للإحالة ، إذ التعريف والتنكير ضدان ، فاجتماعهما ظاهر الفساد " .

ويذهب جماعة من النحويين الى أن العَلَم باق على تعريفه بالعلمية ، سواء أضيف الى معرفة أو نكرة (وقد سبق ذكر هذا المذهب) ، فيكون فيه تعريفان إذا أضيف الى معرفة ، تعريف العلمية وتعريف الإضافة ، وهو ممتنع على مذهب أكثرهم (كما ذكرنا) . وهذه الجماعة ترى أن تعريف الاسم بالإضافة وهو باق على تعريفه بالعلمية ، يزيده بياناً وتوكيداً، ولكن إضافة العلم الى النكرة وهو باق على تعريفه – على مذهب هؤلاء– تكون عبثاً إذ لا معنى زائداً فيها ولا فائدة ، لأن تعريفه تحصيل حاصل . كذلك تكون إضافة العلم الى النكرة عبثاً بعد خلع التعريف منه – على مذهب أكثر النحويين – وتخصيصه بالنكرة ، فيكون مخصّصاً منكّراً في حال واحدة ، وهو من المحال . ومن المعلوم أن القصد من الإضافة التعريف أو التخصيص، فإذا كان الاسم معرّفاً فما الحاجة الى تعريفه ثانية ، أو تخصيصه وهو أدنى مرتبة من التعريف ؟ . وفيما أرى أن الأولى بالقبول ، القول بأنّ اسم العلم باق على تعريفه في الإضافة ، ولكنه يزداد بها وضوحاً وتوكيداً لعلميته إذا كان المضاف إليه معرفة . ولكن إضافته الى النكرة ، سواء نزع منه التعريف أو لم ينزع ، تعدّ عبثاً إذ لا فائدة فيها ، لأن تعريفه تحصيل حاصل إذا كان باقياً على تعريف العلمية ، ولأن تخصيصه أدنى مرتبة من التعريف، ولذا فالإضافة هنا في غاية العبث والفساد في الكلام . وكذا الخلاف في مسألة إضافة المعرّف بـ (أل) الى النكرة ، نحو: هذا الغلامُ رجُلٍ ، ولكن هنا يرجّح مذهب المانعين ، لئلا يكون الاسم معرّفاً منكراً في حال واحد ، لأنه يكتسب من الإضافة الى النكرة تخصيصاً ،ومن الألف واللام تعريفاً . ومن المعلوم أن التخصيص يعدّ أدنى مرتبة من التعريف ، لذا فإضافة المعرف بـ (أل) الى النكرة تعدّ عبثاً وفساداً في الكلام أيضاً ، كما هو الحال في إضافة العلم الى النكرة ، على ما سبق بيانه .

ط – فعل محقق الوقوع و (إنْ) الشرطية (٧٧) : لا يجوّز أكثر النحويين دخول (إنْ) الشرطية على فعل محقق الوقوع ، لأن معناها يناقض معناه ، فهي في الشرط تحيل الفعل المحقق الوقوع الى مشكوك في وقوعه ، والى إبهام في زمانه ، لأن وقوع الجواب وزمانه متوقفان على وقوع الشرط وزمانه ، لذا يعدّ من القبح دخولها على ذلك الفعل . جاء في الكتاب (٣/٦٠) : " ألا ترى أنك لو قلت : آتيكَ إذا احْمَرّ البُسْرُ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيكَ إنِ احمرّ البُسْرُ ، كان قبيحاً ، فـ (إنْ) أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء " . فاحمرار البسر محقق الوقوع في المستقبل ، ودخول (إن) على فعله يدخل الشك في حدوثه ، لما في (إنْ) من الإبهام ، فقد يحصل الاحمرار وقد لا يحصل . ويستحسن استعمال (إذا) هنا ، إذ لا شكّ ولا إبهام فيها ، فهي ظرف لما يستقبل من الزمان ، والفعل معها مقطوع بوقوعه حقيقة أو حكماً . وجوّز بعضهم استعمال إحداهما مكان الأخرى ، فتأتي (إنْ) مكان (إذا) حين يكون زمن وقوع الحدث غير معلوم ، ولكن قوعه حتمي كالموت ، كقوله تعالى { أفإنْ مَاتَ أوْ قُتِلَ انقلبْتُمُ علَى أعقَابِكُمْ } (آل عمران١٤٤)، وتستعمل (إذا) مكان (إنْ) ، حين يكون وقوع الفعل متوقعاً أو غير متوقع ، كقول الشاعر:

إذا أنتَ لَمْ تَنْزَعْ عَنِ الجَهْلِ والخَنَا		أصَبْتَ حَلِيماً أوْ أصَابَكَ جَاهِلُ

لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك ، وأن لا ينزع .

سادساً / حرفان متناقضان (متضادان) معنًى : ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ – لام الابتداء وحرف النفي (٧٨) : لام الابتداء تفيد معنى الإثبات والتوكيد ، وهذان المعنيان ينقضان النفي ، فلا يصحّ معنى القول : ما زيدٌ لَنَاجحٌ ، ولا : إنَّ بكراً لَلَّا مسافرٌ ، ولا : إنَّ خالداً لَمَا ناجحٌ ، فـ (ما) للنفي واللام للتوكيد في المثال الأول ، و(إنّ) للتوكيد في المثال الثاني والثالث و(لا) في الثاني و(ما) في الثالث للنفي فيهما، فتضادا معنى ، لذا يمتنع الجمع بينهما في جملة الكلام . ويعلل بعضهم امتناع الجمع بين لام الابتداء وحرف النفي ، بأن أكثر النفي يكون بما أوله لام، مثل : (لا ولمّا وليسَ)، فإذا دخلت لام الابتداء عليه أدّى ذلك الى اجتماع لامين، وهم يكرهون اجتماع الأمثال ، الموجب للثقل في الكلام . ثم حملوا القليل مثل(ما) على الكثير، في منع دخول لام الابتداء عليها ، ليجري الكلام على سنن واحد . وما ورد في ظاهره اجتماع لام الابتداء وحرف النفي ؛ كقول أبي حزام غالب بن حارث العكلي :

وأعْلَـمُ إنَّ تَسْليماً وتـَرْكاً   لَلَا مُتشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ

يُخرّج على أحد الأوجه الثلاثة : **الأول** ، الندرة أو الشذوذ ، و**الثاني** : زيادة اللام ، و**الثالث** : إن (لا) بمعنى (غير) . وفيما أرى أن الحكم بزيادة اللام لتوكيد النفي هو المرجّح . ويروى البيت بفتح همزة (إنّ)،

فيُخرّج دخول اللام على الأوجه المذكورة أيضاً ، ولكن يعدّ أكثر شذوذاً ،عند أكثرهم على هذه الرواية .

ب – لام الابتداء وإحدى أخوات (إنّ) (٧٩) : لا يجوّز معظم النحويين دخول لام الابتداء على خبر أخوات (إنّ) ؛ لأن معنى الإثبات والتوكيد في لام الابتداء يناقض ما تحدثه أخوات (إنّ) ، من معانٍ في جملتها ، كالتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ، لذا لا يصحّ القول : كأن زيداً لَلَأسدُ ، وزيدٌ بخيلٌ لكنَّ بكراً لَكريمٌ ، وليتَ خالداً لَقادمٌ ، ولعلّ محمداً لَناجحٌ ، ونحو هذا . وكذلك لا تدخل لام الابتداء على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة ،خلافاً لبعضهم ، لأن دخولها هنا يلزم كسر همزتها ، فتخرج عن أصل وضعها ، وهو فتح همزتها . أما (إنّ) المكسورة الهمزة فيصح دخول لام الابتداء على خبرها ، لأنها تفيد التوكيد وكذا لام الابتداء ، فاتفق معناهما ، والكلام معهما لا يخرج عن الخبر، ومعنى الابتداء باق لم يتغير فيه ، فلذا ساغ اجتماعهما في جملة الكلام ، دون أخوات (إنّ) الأُخر.

فإن جاء ما يخالف ذلك يُخرّج على الشذوذ أو الندرة أو الضرورة أو على زيادة اللام ، ومنه قول الراجز:

ألَـمْ تكُنْ حَلفْتَ باللهِ العَليِّ   أنَّ مَطَايَاكَ لَـمِنْ خَيرِ المَطِيِّ (٨٠)

ومنه قراءة بعضهم :{ ألا أنَّهم لَيَأكُلونَ الطّعَامَ }(الفرقان ٢٠) ، بفتح همزة (انَّ) ، والقراءة المشهورة (إنَّ) بكسر الهمزة . وقد خرّجت هذه القراءة على زيادة اللام في الخبر(٨١) . وقد نسب إلى المبرد جواز دخول اللام في خبر (أنَّ) المفتوحة ، كما في البيت المذكور والقراءة .

ويجوّز الكوفيون دخول لام الابتداء على خبر (لكنَّ) ، لأنهم يرون بقاء معنى الابتداء في جملتها ، كما في (إنَّ) ، مستدلين بقول الشاعر :

يَلُـوْمُونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي   ولكِنَّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وضعّف البصريون الاستدلال به ، لأن قائله مجهول ، ولم يُسمع من راوٍ عدلٍ ، وقد ذكر عجزه دون الصدر في أكثر مظانه . وخرّجوه على أحد الأوجه الثلاثة : **الأول** ، إن الأصل : (ولكنْ إنني)، ثم حذفت همزة (إنّ) ونون (لكنّ)، فيكون دخول اللام على خبر (إنَّ) وليس (لكنّ). و**الثاني** : إن اللام زائدة ، وليس لام ابتداء ، و**الثالث** : إنه شاذ ولا يقاس عليه ، ولا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب . وجوّز بعضهم دخول اللام على خبر (أمسى) ، مستدلاً بقول الشاعر :

مَرُّوا عُجَالَى ، فقالوا : كيفَ سَيِّدُكُمْ ؟   فقالَ مَنْ سَألُوا : أمْسَى لَمَجْهُوْدَا

وضعّف النحويون الاستدلال به أيضاً ، لأن قائله مجهول ، وخرجوه على أن اللام زائدة وليس لام ابتداء، أو أنه شاذ ولا يقاس عليه (٨٢) . وفيما أرى أن التكلف واضح في الوجه الأول في البيت(يلومونني...)، وأن الحكم بزيادة اللام أو بالندرة أو الشذوذ أو الضرورة ، في الأبيات المذكورة مرجّح في هذه المسألة .

ج – ليت وسوف أو السين (٨٣) : ليت تفيد تمني حصول غير الممكن (المستحيل) كثيراً ، والممكن أحياناً ، وقيل : تفيد تمني الممكن وغير الممكن على السواء ، نحو : ليتَ الميتَ يعودُ ، وليتَ الغائبَ يعودُ ، وليتَ زيداً ناجحٌ ، ونحو ذلك . أما سوف والسين فيفيدان إثبات حصول الفعل في المستقبل . فمعناهما متضادان ، لذا يمتنع اجتماعها في جملة الكلام ، فلا يصحّ أن نقول : ليتَ الميتَ سوفَ يعودُ أو سيعودُ ، أو ليتَ زيداً سوفَ ينجحُ أو سينجحُ ؛ لأن فيه تناقضاً يفسد المعنى المقصود في جملة الكلام .

د – لن وسوف أو السين (٨٤) : لايجوز الجمع بين (لن) وحرف تنفيس كسوف والسين ، لما بين الاثنين من تناقض . فالحرف (لن) يدخل على الفعل المضارع ، فينفي حدوثه في المستقبل ، فقولك : لنْ أسافرَ ، معناه نفي حدوث سفرك في المستقبل . أما السين وسوف فإنهما يفيدان إثبات (إيجاب) وقوع الفعل في المستقبل ، نحو : سيعودُ زيدٌ أو سوفَ يعودُ ، لذا يمتنع قولك سوفَ لن أسافرَ ، ولنْ سأسافرَ ، لما في الكلام من تناقض بين النفي والإثبات . فأنت بـ (لن) تنفي وقوع سفرك في المستقبل ، وبـ (سوف والسين) تثبت وتؤكد وقوع سفرك في المستقبل ، فاجتمع معنيان متضادان ، ففسد المعنى وقبح في جملة الكلام ، لذا امتنع الجمع بين الحرفين . جاء في رصف المباني (٢٨٥) : " إعلم أن (لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ، ويخلصها للاستقبال معنى ، وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها كالجواب لِمَن قال سيفعل، ولا تجتمع مع السين لأنها مختصة بالإيجاب ، كما أن (لن) مختصة بالنفي ، فتناقضا " .

هـ – (ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة (٨٥) : يذهب معظم النحويين الى **أن** (ها)التنبيه تسبق اسم الإشارة ، لينبّه المتكلمُ المخاطبَ ، فينظر الى مَنْ أو ما يشير إليه من الأشياء القريبة (الحاضرة) ، أي ما يمكن مشاهدته أو الالتفات إليه عن قرب ، إذ لا يصحّ أن يكون تنبيه في الإشارة الى مَنْ أو ما ليس في مرأى من نظر المخاطب ، ولام البعد تلحق اسم الإشارة لتدلّ على بعد المشار إليه . فالقرب والبعد معنيان متناقضان ، ووظيفة (ها) التنبيه ولام البعد متدافعتان ، لذا يمتنع اجتماعهما في اسم الإشارة . وللمشار إليه ثلاث مراتب على مذهب جمهور النحويين : قُربى ووسطى وبُعدى ، فيشار الى مَنْ أوما في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام ، نقول مثلاً : هذا زيدٌ أو جبلٌ ، وهذه ليلى أو شجرةٌ ، والى مَنْ أو ما في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو : ذاكَ زيدٌ أو

جبلٌ ، والى مَنْ أو ما في البعدى نشير بما فيه الكاف واللام ، نحو : ذلكَ زيدٌ أو جبلٌ ، وتلكَ سعادُ أو شجرةٌ . وقد ذهب جماعة الى أن للمشار إليه مرتبتين : القرب والبعد ، فتكون المرتبة الوسطى من البعيد عندهم . فإذا تقدّم حرف التنبيه(ها) اسم الإشارة لحقته الكاف وحدها ، فنقول في البعيد : هذاكَ زيدٌ أو جبلٌ ، ولا يجوز مجيء اللام هنا مع (ها) التنبيه ، فلا يصحّ القول : هذلكَ زيدٌ أو جبلٌ ، لتناقض معنييهما فلا يجمع بينهما كما ذكرنا . وهناك مذاهب أخرى ضعيفة ، في سبب منع الجمع بين (ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة ، أوفي جواز الجمع بينهما في الندرة أو الضرورة . وهذا البحث لا يتسع للتفصيل في تلك المذاهب .

الخلاصة

نخلص مما سبق بيانه في البحث الى ما يأتي :

أولاً : لا يجتمع العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه أو(البَدَلُ والمُبْدَلُ منه) إلا في ضرورة الشعر . ومواضعهما ومسائلهما كثيرة منها في أبواب :

أ – النداء : نحو قولهم : (اللّهُمَّ) ، وقولهم : (يا أبتِ ويا أُمَّتِ) .

ب– الشرط : نحو قولهم :(أمّا زيدٌ فذاهبٌ)، و : (افعلْ هذا إمَّا لا) .

ج– كان (الناقصة) نحوقولهم : (أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ) .

د– القسم : نحو قولهم :(واللهِ) أو (تاللهِ) لأفعلنَّ ، وقولهم : (آللهِ ما فعلَ) و(ها اللهِ ما فعلتُ) .

ثانياً : لا يجتمع المفسَّرُ والمفسِّرُ: ومواضعهما ومسائلهما كثيرة منها في أبواب :

أ- الاشتغال : نحو قولهم :(زيداً أكرمتُهُ ، وبكراً مررتُ به).

ب- الشرط : نحو قولهم :(إنْ زيدٌ سافرَ أسافرْ معه) .

ج- نعم وبئس وما جرى مجراهما : نحو قولهم : (نِعْمَ رجُلاً زيدٌ) ، و(ساء مثلاً زيدٌ) .

وقد يجمع بين المفسِّر والمفسَّر في مواضع التفخيم والتعظيم ، نحو قولهم : (هو زيدٌ قائمٌ) ، و(إنَّه يُحترمُ المخلص) . ونحو قولهم : (رُبَّهُ رجُلاً) ، ونحو ذلك .

ثالثاً : لا يجتمع شيئان لوظيفة واحدة ، أي يفيدان معنى واحداً : ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ- العلمية والنداء ، نحو :(يا زيدُ)، إذا بقي اسم العلم المنادى على تعريف العلمية قبل النداء ، وهذا مذهب جماعة من النحويين .

ب: العلمية والإضافة : نحو :(هذا زيدُنا)، و(هذا زيدُ رجلٍ) .

ج- العلمية و(أل) : نحو : (العمرُو ، والبغدادُ) .

د- الإضافة و(أل) : نحو :(هذا الغلامُ زيدٍ ، أو الغلامُ رجُلٍ) .

هـ - النداء و(أل) : نحو :(يا الرجُلُ ، ويا المؤمنُ)، وقد استثنوا نداء لفظ الجلالة (الله) تعالى ، ونداء الجملة المسمّى بها . وجوّز جماعة نداء اسم الجنس والمشبّه به المعرّف ب(أل) .

و- النداء وضمير الخطاب: نحو: (يا إيّاكَ قد كفيتكَ ، ويا أنتَ) ، ونحوه .

رابعاً :لا تجتمع أداتان أو حرفان يفيدان معنى واحداً بلا فاصل بينهما ، ومن مواضعهما ومسائلهما :

أداتا توكيد ، أو نفي ، أو شرط ، أو استثناء ، أو تعدية ، أو نحو ذلك . ولكن يجوز الجمع بين أداتي نفي إذا كانت إحداهما زائدة ، أو مؤكدة لمعنى النفي . وفي الشرط يجوز الجمع إذا كانت الثانية زائدة لتأكيد معنى الشرط في الأولى ، أو أنهما معاً للشرط . وفي الاستثناء أقوال مختلفة فيما ورد ظاهره الجمع بين أداتي استثناء . وفي التعدية تخرّج إحدى الأداتين على الزيادة أو على الشذوذ أو الندرة أو الضرورة الشعرية . وقد يتوالى حرفا عطف أو استفهام أو استقبال أو قسم ، أو نحوهما ، أي بلا فاصل بينهما ، فيخرّج أحدهما على معنى آخر، لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد بلا فاصل بينهما ، وهو ممتنع في جملة الكلام . والقول بجواز الجمع (فيما ذكرنا) ، قد كان على مذهب جماعة أو فرد ، في تخريج ما ورد ظاهره الجمع بين الأداتين أو الحرفين بلا فاصل بينهما .

خامساً : لا يجتمع شيئان متضادان، أي متناقضان معنى : ومن مواضعهما ومسائلهما :

أ- الإضافة والتنوين ، ب- أل والتنوين ،ج- الحذف والتوكيد ، د- فعل وظرف متناقضان زماناً .

هـ - أفعل التفضيل (المضاف أو المقترن بـأل)، و(من) الجارة للمفضل عليه ، و- الندبة والاسم المبهم، ز- المعرفة والنكرة في النعت ،ح - إضافة العلم والنكرة ،ط - فعل محقق الوقوع و(إنْ) الشرطية .

سادساً : لا يجتمع حرفان متضادان معنى ، أي متناقضان : ومن مواضعهما ومسائلهما :

أ- لام الابتداء وحرف النفي ، ب- لام الابتداء وإحدى أخوات (إنَّ) ،ج- ليت وسوف ،د- لن وحرف التنفيس (السين وسوف) ، هـــ - ها التنبيه ولام البعد ، في اسم الإشارة .

هوامش البحث

(١) ينظر في مسألة (اللهم): الكتاب ٢/١٩٥- ١٩٨، ٤٠٠ ومعاني الفراء١/٢٠٣- ٢٠٤، والمقتضب ٤/٢٣٩، ٢٤٢، وشرح كتاب سيبويه ١/١٨٤- ١٨٥،٢٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٤٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٠- ٣٤١، والإنصاف(م٤٧) ٢٧٩- ٢٨٣، وشرح المفصل م١/٢٩٣- ٢٩٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦- ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٦- ١٣٠٩، وشرح الرضي ١/٣٥١- ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٧- ٢١٨، وشرح التصريح ٢/٢٢٣- ٢٢٤، والهمع م٢/٦٣-٦٤ .

(٢) ينظر في مسألة (يا أبَتِ ويا أمَّتِ) : سر صناعة الإعراب ١/٤١٩- ٤٢٠، والجمل ١٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٢- ٣٤٣، شرح المفصل م١/٢٨٢-٢٨٤، وشرح الرضي ١/٣٥٩- ٣٦٠، وأوضح المسالك ٤/٣٨-٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٧-٢٢٨.(البيت لم يعرف قائله ، ويروى :لا، مكان : ما) .

(٣) ينظر في القول : الكتاب ٤/٢٣٥، وإعراب القرآن ١/٣٨٣، والمفصل ٣٢٣، والبيان ٢/٣٣٨، ورصف المباني ٩٧- ٩٨، وشرح المفصل م٤/١٠٣-١٠٤،وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٦- ١٣٢٨، والجنى الداني ٥٢٢- ٥٢٨ ، و والمغني ١/٨٢،٤١٠، وجواهر الأدب ٢٤٧،والأشباه والنظائر ١/١٣٥ .

(٤) ينظر في القول : الكتاب ١/٢٩٤-٢٩٥، والمقتضب ٢/١٥١- ١٥٢، و الأصول ٢/٢٦٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ١٩١، والنكت ، ١/٣٥٧، والمغني١/٤١٠ ، و٢ /٨٥٢ ، و الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥، وشرح الأشموني ١/٣٩٠- ٣٩٢ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٥ .

(٥) ينظرفي الرجز: الهمع ١/١٢٢، وشرح الأشموني ١/٣٩١- ٣٩٢ ، والدرر ١/٢٣٦. (البيت لم يعرف قائله) .

(٦) ينظرفي العبارة ، وفي الحذف في باب (كان):الكتاب ١/٢٥٨- ٢٦٣،٢٩٣- ٢٩٥، والتعلقية على كتاب سيبويه ١/١٨٧- ١٨٨، والخصائص ٥٥٧-٥٥٨، والنكت١/٣٥٦- ٣٥٧، وشرح المفصل م١

/٤٤٩-٤٥٤، ، وأوضح المسالك ١/٢٦٠- ٢٦٨،وشرح ابن عقيل ١/٢٦٢- ٢٦٦، وشرح التصريح ١/ ٢٥٤- ٢٥٨، والدرر ١/٢٣٥- ٢٣٦ ، وحاشية ياسين العليمي ١/١٩٤ .

(٧) ينظر في البيت: الكتاب١/ ٢٩٣، والخصائص٥٥٧ – ٥٥٨، والنكت ١/٣٥٦، وشرح المفصل م١/٤٥٣-٤٥٤، وشرح الرضي ٢/١٧٩، والجنى الداني ٥٢٨ ، وأوضح المسالك ١/٢٦٤- ٢٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٥- ٢٦٦، وشرح التصريح ١/٢٥٧- ٢٥٨،والدرر ١/٢٣٥- ٢٣٦. (والبيت لعباس بن مرداس، وقيل: لغيره. والضبع: السنة الشديدة . وقيل: أراد أن قومه لم يقتلوا فتأكلهم الضباع) .

(٨) ينظر في حروف القسم : الكتاب ٣/٤٩٦- ٥٠٢، و٤/ ٢١٧،والمقتضب ٢/٣٢٠ – ٣٢١، والمقتصد م٢/٨٣٧-٨٣٩، وشرح المفصل م٣/٥١٩-٥٢١، و م٤/٢٢٩- ٢٣٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٣- ١٥٤، و٢/٣٢٣-٣٢٤، ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٦٠- ٨٦٦ ، والمغني ١/١٥٧، والهمع ١/ ٢٩٠، و٢/٤٧٧- ٤٨٠، و ٤/ ٢٣٢- ٢٣٧، والإتقان ٢/١٣٤-١٣٥ .

(٩) ينظر : المقتصد م٢/ ٨٣٧- ٨٣٩ ، والإنصاف ١/٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٢٣،٣٢٨ ، والجنى الداني ١٥٣- ١٥٤، والأشباه والنظائر ١/ ٩٦- ٩٧ ، ١٢٨- ١٢٩،١٣٦ .

(١٠) ينظر في مسألة التفسير في باب الاشتغال : الكتاب ١/٨٠-٨٤، الخصائص ٥٥٦- ٥٥٧ ، والجمل ٣٩- ٤٠، المقتصد م١/٢٢٩- ٢٣٥، والإنصاف (م١٢) ٦٩- ٧٠، و شرح المفصل م١/ ٣٢٢- ٣٢٤، وشرح الرضي١/٣٩٨- ٤١١، والبسيط ٢/٦١٦- ٦٣١، وشرح ابن عقيل٢/١٠٦-١٠٩، وشرح التصريح ١/٤٤١- ٤٤٢، ٤٥٩، والهمع م٣/ ١٣٠- ١٣٧، ومعاني النحو ٢/١٠٨ .

(١١) ينظر : الكتاب ١/٨٨- ١١٨، والمقتصد م١/٢٣٥- ٢٤٠ ،وشرح المفصل م١/ ٣٢٢- ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦١٤- ٦٢٢، وشرح الرضي ١/٤١١- ٤٣٣، والبسيط ٢/٦٣٠- ٦٦٠، و شرح ابن عقيل ٢/١٠٩- ١٢٠، وشرح التصريح ١/٤٤٢- ٤٦١، و الهمع م٣/ ١٣٤- ١٣٨ .

(١٢) ينظر في مسألة التفسير في باب الشرط : الكتاب ١/ ١١٣-١١٤، ١٣٢- ١٣٧، و الخصائص ١١٣- ١١٥،٥٥٦- ٥٥٧، والمقتصد م٢/١١٢١- ١١٢٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨- ٥٠، والإنصاف (م٨٥) ٥٠٤- ٥٠٧ ، وشرح المفصل م١/١٥٧-١٦١، ٣٢٣- ٣٢٥ ، وم٢/٢٦٦- ٢٦٨، وم٤/١٠٠-١٠١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٨- ٢٥٩ ،وشرح الرضي ١/٣٩٨- ٤٠١، والهمع م٣/١٣٨. (١٣) ينظر فيه : شرح المفصل م١/١٥٩- ١٦٠، واللسان (خشن) ، والمغني ١/٣٠، والخزانة ٧/٤٤١- ٤٤٤ .

(١٤) ينظر فيه : الكتاب ١/١٣٤، والمقتصد م٢/١١٢١ ،وتحصيل عين الذهب ١١٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨، وشرح المفصل م١/١٥٩، وشرح الرضي ١/٤١٩، واللسان (نفس) ، والمغني ٣٥٥ ، والخزانة١/٣١٤- ٣١٧ .

(١٥) ينظر : الكتاب١/١٠٦- ١٠٧، والخصائص ٥٥٧- ٥٥٨، وشرح المفصل م١/١٦٠، ٣٢٢- ٣٢٤ ، وم٢/ ٢٦٦- ٢٦٨ ، وشرح الرضي ١/٤١٨- ٤٢٠، والمغني ١/١٢٧ ، ٣٥٣- ٣٥٥ .

(١٦) ينظر فيه : الكتاب ١/٨٠- ٨٣ ، ١٠٦- ١٠٧،والخصائص٥٥٧، وأمالي ابن الشجري ١/٤٩، وشرح المفصل م١/٣٢٢-٣٤٢، وشرح الرضي ١/٤٢٠، والمغني ١/ ٣٥٥ ، والخزانة٣/٣٢- ٣٧ .

(١٧) ينظر في مسألة التفسير في باب (نعم وبئس) : الكتاب ١/١٧٥- ١٧٩، والمقتضب ٢/١٣٩- ١٤٢،

والمقتصد م١/ ٣٦٣- ٣٧٢، وشرح المفصل م١/ ١٥٠، وم٣/٤١١-٤١٦، والإيضاح في شرح المفصل٢/٩٦- ١٠٠، وشرح الشافية الكافية ٢/ ١١٠٤- ١١٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٢- ١٣٧، وشرح التصريح ٢/٧٧- ٨٢، والهمع م٣/٢٧- ٣٢، والخزانة ٩/٣٩٤- ٣٩٩ ، ومعاني النحو ٢/٦١ .

(١٨) ينظر فيه : شرح التسهيل٣/١٤- ١٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٥، وشرح التصريح ٢/٧٩، والهمع م٣/٣١-٣٢، وم٢/٣٦٧ ، والخزانة ٩/٣٩٨ .

(١٩) ينظر فيه : التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣١٩- ٣٢٠، الخصائص ٩٩، ٣٠٨، والمقتصد م١ /٣٧٢، وشرح المفصل م٣/ ٤١٤- ٤١٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٠،واللسان (زود) ، والمغني ٢/٦٠٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٣٦.

(٢٠) ينظر فيه : أوضح المسالك ٣/٢٧٧، وشرح التصريح ٢/٧٩، والهمع م٣/٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٨٠ ، والخزانة ٩/٣٩٨. (البيت لم يعرف قائله).

(٢١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣١٩- ٣٢٣، الخصائص١١٤-١١٥، ودلائل الإعجاز٣١٧- ٣١٩، والمقتصد م١/٤٦٤- ٤٦٥، وشرح المفصل م١/ ١٥٠، وم٢/٦٤-٦٩، وم٣/٣٦٧- ٣٦٨، وشرح الرضي ٣/٦٩- ٧٤، والطراز ٢/٢٤٠- ٢٤٤، ٢٧٠، وشرح التصريح ١/٢٠١- ٢٠٢، والهمع م١/ ٢٧٢- ٢٤٧ ، ومعاني النحو ١/٥٣- ٥٦ .

(٢٢) ينظر : الكتاب ٢/١٣٤- ١٣٥، ١٧٦، و٣/٦٩- ٧٤، ودلائل الإعجاز ٣١٧-٣١٩، والمقتصد م١/٤٦٤- ٤٦٥وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٠- ٢٨١، و٣/٧٢، ١٥٤- ١٥٥، وشرح المفصل م٢/ ٦٥- ٦٨ ، وم٣/٣٦٧- ٣٦٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٢، وشرح الرضي ٣/٧٢- ٧٣، والهمع م١/٢٧٤.

(٢٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٧٥- ١٧٦، والأزهية ٢٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٧، وشرح المفصل م٢/ ٦٩، و م٣/٥١٣، وشرح التصريح ١/٦٣٥-٦٣٦، والهمع م٢/ ٤٣٤- ٤٣٦، والدرر٢/٥٠ .

(٢٤) ينظر : الأصول ١/٤٠١، والمقتصد م٢/٧٥٥- ٧٥٦ ، وأسرار العربية ٢٢٩، وشرح المفصل م١/٢٤٩- ٢٥٧، وشرح الرضي ١/٣٤٠، وشرح التصريح ٢/٢٠٨- ٢٠٩، والهمع م١/٢١٩- ٢٢٠ .

(٢٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١- ٤٦١، والمقتصد م٢/ ٧٥٥- ٧٥٦ ، وشرح المفصل م١/ ٨١- ٨٩، وشرح التسهيل ١/١٤٦- ١٤٧، وشرح الرضي٢/٢٣٩- ٢٤٠،والمغني ١/٧٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٨٨- ٨٩ .

(٢٦) ينظرفيه : سرّصناعة الإعراب ٢/٤٥٢- ٤٥٣، والمقتصد م٢/٧٥٥- ٧٥٦، شرح المفصل م١/٨٥- ٨٦، وشرح التسهيل ١/١٤٧، واللسان (زيد)، والمغني ١/٧٥ ، والأشباه والنظائر ٢/٨٨ .

(٢٧) ينظر: الكتاب١/٢٤٤-٢٤٥ ،و٣/٤١١-٤١٢، والخصائص ٤٢٩- ٤٣٣ ،وشرح المفصل م٤/٢٦- ٤٠، وشرح التسهيل ١/٢٤٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٧ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٨٨ .

(٢٨) ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥١- ٤٥٣، وشرح التسهيل ١/١٤٦-١٤٧، والهمع م١/٣٠٠ .

(٢٩) ينظر:الكتاب ٢/١٠٠- ١٠١ ، وسرّ صناعة الإعراب١/٣٥٩- ٣٦٧، ٢/ ٤٥٠- ٤٥١، ٤٥٤- ٤٦١، والمقتصد م٢/٧٥٦- ٧٥٩، وشرح المفصل م١/٨١-٨٩، والجنى الداني ١٩٢- ١٩٨، والمغني١/٧٤- ٧٥، وشرح التصريح ١/ ١٨٣- ١٨٦ ، والأشباه والنظائر ٢/٨٨- ٨٩ .

(٣٠) ينظر فيه :سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦،والمقتصد م٢/٧٥٦- ٧٥٧، والإنصاف(م٤٣)٢٥٨، وشرح المفصل م١/ ٨٥- ٨٧. والجنى الداني ١٩٨، والمغني ١/٧٤- ٧٥ ، والأشباه والنظائر ٨٨ .

(٣١) ينظر فيه: سر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، والإنصاف (م٤٣) ٢٥٩، وشرح المفصل م١/ ٨٥- ٨٧. ولسان العرب (زيد) ، والمغني ١/٧٥ . وروي (وجدنا) مكان (رأيت) في بعض المصادر .

(٣٢) ينظر : الكتاب ٢/١٠١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٩، وشرح المفصل م١/ ٨٤، وشرح الرضي ١/٣٣٣- ٣٣٤ ،والجنى الداني ١٩٦، والمغني ١/٧٤، وشرح ابن عقيل ١/١٦٦- ١٦٧، والطراز ٢/٢١٢ ، وشرح التصريح ١/٩٥- ٩٦، ١٨٥- ١٨٦ .

(٣٣) ينظر : الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠،والخصائص ٢٧٢- ٢٧٣، وشرح المفصل م١/٤٩٢-٤٩٦، وشرح الرضي ٣/٣٣١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٨-٤٠، وشرح التصريح ١/١٨٧- ١٨٨، و ٦٨٣- ٦٨٧، والأشباه والنظائر: ١/٣٣٦، و٢/٤٥، ٨٨ .

(٣٤) ينظر : الكتاب ٢/١٨٧، ١٩٥- ١٩٨، والمقتضب٤/٢٣٩- ٢٤٣، والجمل ١٥٠- ١٥١، والإنصاف(م٤٦) ٢٤٧-٢٧٨، وشرح المفصل م١/٢٧١- ٢٧٧، وشرح الرضي١/٣٣٩- ٣٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٧- ٢١٨ ، وشرح التصريح ١/١٨٧، و٢/ ٢٢٣- ٢٢٦، والهمع م٢/٤٦-٤٩ .

(٣٥) ينظر فيه : المقتضب ٢٤٣/٤ ، وشرح كتاب سيبويه ١٨٥/١، ٢٢٤ ، والإنصاف (م٤٦) ٢٧٤- ٢٧٥، وشرح المفصل م١/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣ ، وشرح الرضي ٣٥٠/١/١، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٣. (البيت لم يعرف قائله .ويروى أيضاً : تعقبانا، أوتبغياني مكان : تكسبانا) .

(٣٦) ينظر فيه : الكتاب ١٩٧/٢،والمقتضب ٢٤١/٤، وشرح كتاب سيبويه ١٨٥/١، والإنصاف(م٤٦)٢٧٥ ، وشرح المفصل م١/ ٢٧٤- ٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٩/٣، وشرح الرضي ٣٥٠/١، والهمع م٢/٤٧، ١٤٥، ١٤٩. (البيت لم يعرف قائله . ويروى : فديتك ، مكان : من أجلك ، في بعض المصادر) .

(٣٧) ينظر فيه: وشرح الرضي ١٣٢/١،وأوضح المسالك ٣٢/٤، وشرح التصريح ٢٢٦/٢، والهمع م٢/٤٧، (البيت لم يعرف قائله)

(٣٨) ينظر: الكتاب ٢٤٥/١، ٢٩١، والمقتضب ٢٤٥/٤، والخصائص ٤٢٩- ٤٣٣ ، وشرح الرضي ٣١٦/١- ٣١٧، والمغني ١٥٧/١، وشرح التصريح ٢٠٧/٢- ٢٠٨، والهمع م٢/٤٥- ٤٦، والأشباه والنظائر ٣٣٩/١- ٣٤٠ .

(٣٩) ينظر فيه : سرصناعة الإعراب ٣٥٩/١ ، والإنصاف (م٤٥)١/ ٢٦٥-٢٦٦، وشرح المفصل م١/٢٤٩،٢٥٤ ،وشرح جمل الزجاجي ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ١١/٤-١٢، وشرح التصريح ٢٠٧/٢- ٢٠٨، والهمع م٢/٤٥- ٤٦، والدرر ٣٨٢/١ . (وروى بعضهم صدره : يا مرٌّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا) .

(٤٠) ينظر : الكتاب ١٤٦/٣- ١٤٩، والمقتضب ٣٤٣/٢- ٣٤٥، والأصول ٢٩٣/١- ٢٩٤، والخصائص ٢٥٣- ٢٥٥ ، ٧٠٤- ٧٠٥، وسرّ صناعة الإعراب ٣٧٠/١- ٣٧٥، والمقتصد م١/٤٥٤، ٤٥٧، ٤٧١- ٤٧٤، وشرح المفصل م٣/٥٦٠- ٥٦٦، ٥٧٥ ، وشرح الرضي ٣٨٠/٢- ٣٨٢، والبسيط ٧٨٦/٢- ٧٨٧، وشرح التصريح٣١١/١- ٣١٥، و١٤٤/٢-١٤٥، والأشباه والنظائر ٧٣/١- ٧٤، ٣٣٨- ٣٣٩. (ينظر في القراءة: الكشاف ١/ ٧١٩- ٧٢٠ ، والنشر ٣٢٢/٢) .

(٤١) ينظر : معاني الفراء ٢٦٢/١، ٣٧٤، والخصائص ٧٠٤- ٧٠٥ ، والإنصاف ٦٣٦/٢-٦٤٠، وشرح التسهيل ٣٧٠/١- ٣٧١، وشرح الرضي ٢/ ٢١٦- ٢١٧ ، والجنى الداني ٣٢٨ ، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١ ، والخزانة ١١٩/٤- ١٢٠ .

(٤٢) ينظر فيه : شرح الرضي ٣٨٢/٢، أوضح المسالك ٣٣٨/٣، وشرح قطر الندى ٢٩١، وشرح التصريح ١٤٣/١، والهمع م/١٧٣، وشرح الأشموني٤١١/٢، والخزانة ١٥٩/٥ .

(٤٣) ينظر فيه : شرح التسهيل٣٧١/١، والجنى الداني ٣٢٨ – ٣٢٩، والخزانة ١٢٠/٤.(البيت لم يعرف قائله) .

(٤٤) ينظر فيه : شرح ابن الناظم ١٠٣- ١٠٤، و شرح الرضي ٢١٦/٢- ٢١٧، واللسان (صرف)، والجنى الداني٣٢٧- ٣٢٨، وشرح قطر الندى ١٤٣، وشرح التصريح ١٩٧/١، والأشباه والنظائر ١٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٩٧/١- ٣٩٨ . والخزانة ٤/ ١١٩- ١٢٠ . (البيت لم يعرف قائله).

(٤٥) ينظر : معاني الفراء ١/ ٢٦٢، ٣٧٤ ، وشرح المفصل م٣/٥٦٠- ٥٦٦ .

(٤٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٩- ٦٠، ومعاني الفراء ١٣٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢- ٣٥٣، والبيان ٩٨/٢، وشرح المفصل وم٤/٩٤- ٩٦، والأشباه والنظائر ١٤٨/١ .

(٤٧) ينظر : الأصول ٣٧٠/١، وشرح الرضي١٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٧- ٢٠٤، وشرح التصريح ٥٦٨/١، والهمع م٢/ ٢٨٧-٢٨٢، والأشباه والنظائر ٣٣٦/١ .

(٤٨) ينظر : معاني الفراء ١٩/١، والخصائص ٢٧٢، وشرح المفصل م٣/ ٣١٤- ٣١٥، ورصف المباني ١٤٠، والجنى الداني٣٧- ٣٨ ، والمغني ١٣٨/١- ١٣٩ ، والأشباه والنظائر٣٣٦/١ .

(٤٩) ينظر: الكتاب٣٢/١،٤٢٠، وأسرار العربية ٢٥٣- ٢٥٨، وشرح المفصل م٥٢٦/٣- ٥٢٧ ، وشرح الرضي ٣٨٠/٢-٣٨١، والجنى الداني٧٨- ٨١، ٢٤٢- ٢٤٤، ٤٧٠- ٤٧٦، ٥٤٢، والمغني١٩٩/١، ٢٣٧- ٢٤٠، ٤٦٢ ،٦٩٠،وشرح التصريح٦٥٩/٢-٦٦١، والهمع ٤٢١/٢ ، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٦٦- ٤٦٧.

(٥٠) ينظر فيه : الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، و٧٩/٤،وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، ٣٠٠، والخصائص ٥٤٩- ٥٥٠، وتحصيل عين الذهب ٦٤ ، وشرح المفصل م٣/ ٥٣٠- ٥٣١، والجنى الداني٧٨- ٨١ ، والمغني٢٣٩/١- ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١- ٥٠٥، . (والصاليات : أثافي القدر ، وهي أحجار. ويؤثفين : ينصبن للقدر. والمعنى: وأثافي سوادها باق كما كانت ، وهي أثافيّ مستعملة).

(٥١) ينظر فيه : سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١- ٢٨٣، والمقتضد م١٠٥٣/٢، وشرح المفصل م٣/ ٢٤٥، ٥٣١، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ – ١١٨٩،وشرح ابن الناظم ٣٦٤، والبسيط ٣٦٢/١، والجنى الداني ٨٠، والمغني ٢٣٩/١- ٢٤٠، ٤٦٢، وشرح التصريح ١٤٥/٢- ١٤٦، وشرح شواهد المغني٢/ ٧٧٣ ، والدرر٣٦/٢ . (وفي عجزه البيت رواية أخرى تخرجه من الاستشهاد هنا) .

(٥٢) ينظر فيه :شرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣- ١١٨٩، وشرح ابن الناظم ٣٦٤، لسان العرب (صعد)، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣،والمغني ٤٦٢/١، وشرح التصريح ١٤٦/٢، والهمع ٤٢١/٢، ٤٤٥.

(٥٣) ينظر فيه : الكتاب٤٢٠/١، و٢٦٨/٣، و٢٣١/٤، والجمل ٦١، والأزهية ١٩٤، والمقتصد م٨٤٥/٢- ٨٤٧، شرح المفصل م٣/ ٥٢٥-٥٢٦، واللسان (صلل)، والمغني ١/ ١٩٣- ١٩٤، و٢/ ٦٩٠، وشرح ابن عقيل ٢٤/٣- ٢٥،وشرح التصريح٦٥٩/١- ٦٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٢٦/١- ٤٢٧. (ويروى ببيداء مكان بزيزاء . تصوّت أي تصوت أحشاؤها بسبب العطش، وقيض: قشر

البيض ، وزيزاء: ما ارتفع من الأرض، ومجهل : ليس له أعلام يهتدى بها . ويروى : ببيداء مكان: بزيزاء) .

(٥٤) ينظر فيه: الكتاب ١/ ٤٢٠ والأصول ١/ ٤٣٧، وشرح المفصل م٣/ ٥٢٨، وشرح التصريح ١/ ٦٥٩- ٦٦٠، والمغني ١/ ١٩٩، و٢/ ٦٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٥ ، والهمع ٢/ ٤٦٦ .

(٥٥) ينظر فيه: شرح المفصل م٣/ ٥٣١- ٥٣٢، وشرح ابن الناظم ٢٦٦، والجنى الداني ٧٨- ٧٩، والمغني ١/ ٢٣٨- ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٣- ٥٠٤، والدرر ٢/ ٦٨- ٦٩. (المنهم : الذائب) .

(٥٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٧، والأصول ٢/ ٦٠، وشرح المفصل م٣/ ٤٩٦-٤٩٧، وم٤/ ٣- ٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، ١٢٣٠- ١٢٣١، والجنى الداني ٥٢٨- ٥٣٠، ٥٨٦- ٥٩١، والمغني ١/ ٣١٨، ٣٨٦ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧ .

(٥٧) ينظر فيه : الكتاب ٣/ ٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٩ -٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨٦ ، وأسرار العربية ٢٦٧، وشرح المفصل م٣/ ٤٩٦، والمغني ١/ ١٧٢ – ١٧٥، والدرر ٢/ ١٨٨.

(٥٨) ينظر: الكتاب ٣/ ١٧٨، ١٨٩- ١٩٠، والخصائص ٤٢٨، ٦١٢- ٦١٣، و٧٠٣- ٧٠٥، والأزهية ١٢٧- ١٣٢، وأسرار العربية ٣٨٥- ٣٨٦ ، وشرح المفصل م٢/ ١٥٧- ١٥٨، و م٤/ ٧٨- ٧٩، والمغني ١/ ٤٦٠- ٤٦٢، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٣، ٣٣٦- ٣٣٧ .

(٥٩) ينظر فيه: الكتاب ٣/ ١٧٨،والمقتضب ٣/ ٢٩٠، والإصول ٢/ ٥٩- ٦٠، والمحتسب ٢/ ٢٩١، والأزهية ١٢٨- ١٢٩، وشرح المفصل م٢/ ١٥٧، وم٤/ ٧٩ ، والخزانة ١١/ ٢٨٦- ٢٩٤ . (مشكوم : مثاب مجازى ، والشكم : العطية) .

(٦٠) ينظر : الخصائص ٦١٢- ٦١٣، ٧٠٣- ٧٠٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٣- ٣٢٥، وشرح المفصل م٢/ ١٥٧- ١٥٨ ، وم٤/ ٧٩ ، والجنى الداني ٣٤٤، والمغني ١/ ٤٥٩ – ٤٦٢ .

(٦١) ينظر فيه : الكتاب ٣/ ١٨٩-١٩٠، الخصائص ٦١٢- ٦١٣ ، وأسرار العربية ٣٨٥-٣٨٦، و شرح المفصل م٤/ ٧٨- ٧٩ ، والجنى الداني ٣٤٤- ٣٤٥، والمغني ١/ ٤٦٠ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦- ٣٣٧ .

(٦٢) ينظر : شرح المفصل م٤/ ٧٣-٧٤ ،والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٧- ٢٣٨، والجنى الداني ٤٥٨ ، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦ .

(٦٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩٩- ٥٠٢، والمقتصد م٢/ ٨٣٧-٨٣٩، والإنصاف (م٥٧) ٣٢٧، والجنى الداني ٤٥، ٥٤، ٥٧، والمغني ١/ ١٥٧، والهمع م٢/ ٤٧٨- ٤٨٠،والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٠.

(٦٤) ينظر: الخصائص ٦٧٦، ٧٩٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥-٧٦ . والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٤ ،

وحاشية يس على شرح التصريح ٢٤/٢ .

(٦٥) ينظر: الخصائص ٦٧٤، وشرح جمل الزجاجي ٧٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٤/١ ، و٢٥/٣.

(٦٦) ينظر: الكتاب ٦٠/١، والخصائص ١٢٨، ٢٣٤- ٢٣٥، ٤٩١ -٤٩٢، والمغني ٧٩٣/٢-٧٩٤، وشرح ابن عقيل ١٤٩/٢- ١٥٠، وشرح التصريح ٤٩٨/١- ٤٩٩، والهمع م١/ ٣٥١، وم٣/١٧١، والأشباه والنظائر: ٢٩٧/١- ٢٩٩ .

(٦٧) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢- ٦٥٨، وشرح ابن الناظم_١٩٣، والمغني ٧٩٣/٢- ٧٩٤، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٢- ١٤٩، وشرح التصريح ٤٩٨/١- ٤٩٩ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٩.

(٦٨) ينظرفيه : الكتاب ١٤١/٢،والمقتضب ١٣٠/٤، والخصائص ٥٥٢- ٥٥٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٩/٣- ١١٨٠، والمغني ٨٢٥/٢، ٧٩٣- ٧٩٤، والهمع ٣٥١/١ ، و٣/ ١٧١ ، والأشباه والنظائر ٢٩٨/١. (البيت ينسب للأعشى في أكثر المصادر) .

(٦٩) ينظر فيه : شرح كتاب سيبويه ٢١٩/١ ، والخصائص ١٢٨، واللسان (قنس) . (ينسب البيت لطرفة ، وقيل : مصنوع عليه) .

(٧٠) ينظر: الأشباه والنظائر ٣١٠/١ .

(٧١) ينظر : الكتاب ٢٥/١، ودرّة الغواص ٥٥ ، والمغني١/ ٢٣٣ ، وحاشية الدسوقي ١٨٧/١.

(٧٢) ينظر: الخصائص ١٦٦، ٧٩١- ٧٩٢، وشرح المفصل م١٣٩/٣- ١٥١، وشرح الكافية الشافية ١١٢٨/٢- ١١٣٥، وشرح الرضي ٤٥٤/٣، والمغني ٢/ ٧٤٤ ،وشرح التصريح ١٠٠/٢.

(٧٣) ينظر فيه : الخصائص ١٦٦، ٧٩١- ٧٩٢، وشرح المفصل م٥٢٧/١-٥٢٨ و م٣/ ١٤٧-١٥١، وشرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢، والمغني ٧٤٤/٢- ٧٤٥، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٣- ١٤٩، وشرح التصريح ٢/_١٠٠،والخزانة ١٨٥/١، و٢٥٠/٨- ٢٥٧ .

(٧٤) ينظر: الكتاب٢٢٠/٢، ٢٢٧- ٢٢٩، والأصول٤٣٦/١، والإنصاف (م٥١) ٢٩٨- ٢٩٩، وشرح المفصل م١/ ٢٨٧- ٢٨٩، وشرح جمل الزجاجي ١٢٨/٢، وشرح الرضي ٣٧٩/١، ٣٨٥- ٣٨٦، المغني١/ ٤٨٦، وأوضح المسالك ٥٢/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٦/٢- ٢٤٨، والهمع م٢/ ٦٥- ٦٦،

(٧٥) ينظر : الكتاب ١/ ٣٦١،٤٢١-٤٢٨ ، ٢/٦-٩، ٢٢٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٤/١- ٢٠٥، والخصائص ١٥٣، والمقتصد م٩٠٠/٢- ٩٠١، وأسرار العربية ٢٩٤، وشرح المفصل م٦١٣/١- ٦١٥، والبسيط ١/ ٣٠٠، وشرح التصريح ٢ /١١٠، والهمع م١٤٥/٣-١٤٦ .

(٧٦) ينظر : الكتاب٩٧/٢، والمقتصد م٢/ ٨٧٣، وشرح جمل الزجاجي ٧٦/٢ ، وشرح الرضي٢٣٩/٢- ٢٤٠ .

(٧٧) ينظر الكتاب ٣/٦٠-٦٢، والمقتصد م٢/١١١٧- ١١١٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٤، وشرح المفصل م٤/٩٢- ٩٣ .

(٧٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧- ٣٧٨، شرح التسهيل ٢/٢٦-٢٧، وشرح ابن الناظم ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧- ٣٢٨، وشرح التصريح ١/٢٢٢، والهمع ١/٥٠٦ ، وشرح الأشموني ١/٤٨٧ .

(٧٩) ينظر: الكتاب ٣/١٤٦-١٥١،و الخصائص ٢٥٣- ٢٥٥، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٦- ٣٨٠، وشرح المفصل م٣/٥٦٠- ٥٦٦، وشرح التسهيل ٢/٢٥- ٣٠، والبسيط ٢/٧٨٣-٧٨٦، والجنى الداني ١٢٨- ١٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٣- ٣٢٦، والهمع ١/ ٥٠٦- ٥٠٧ .

(٨٠) ينظر فيه : الخصائص ٢٥٤، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، ورصف المباني ٢٣٧، واللسان (مطا) ، والهمع ١/ ٥٠٦ . (البيت لم يعرف قائله).

(٨١) ينظر : الخصائص ٢٥٤، وشرح المفصل م٣/٥٦٣، وشرح التسهيل ٢/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٦، والمغني ١/ ٣٠٧ ، والهمع ١/ ٥٠٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧ .

(٨٢) ينظر: الإنصاف(م٢٥) ١٦٩- ١٧٦، وشرح المفصل م٣/ ٥٦٢- ٥٦٣، وشرح ابن الناظم ١٢٣، والجنى الداني ١٣٢، والمغني ١/ ٣٠٧، ٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٣- ٣٢٥، والهمع ١/ ٥٠٦ ، والخزانة ٩/٣٢٧،و ١٠/٣٦١- ٣٦٣، والدرر ٢/١٨٢(والبيت لم يعرف قائله، ويروى لكميد مكان لعميد) .

(٨٣) ينظر: الكتاب ١/٢١٧، والجنى الداني ٤٥٨، ٤٩١ – ٤٩٢، والمغني ١/ ١٨٤-١٨٥ ، وجواهر الأدب ٣٢٢.

(٨٤) ينظر : المقتضب ٢/٥، ٨، وأسرار العربية ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٣/٤٧٥، و رصف المباني ٢٨٥، والطراز ٢/٣٠١- ٣٠٣، والجنى الداني ٢٧٠، ٤٥٨، والمغني ١/ ١٨٤- ١٨٥ .

(٨٥) ينظر: اللامات ١٤٢، وشرح المفصل م٢/٩٥-٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٢٤٤-٢٤٥، وشرح الرضي ٣/٧٥- ٨٧، ورصف المباني ٤٠٤-٤٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٢- ١٢٤ ، وجواهر الأدب ٨٦ .

فهرس المصادر والمراجع

– القرآن الكريم

– الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) ، حيدر آباد ١٣٥٩هـ/ ١٣٦١م .

- الأزهيـّة في علم الحروف : الهروي(٤١٥هـ) ، تحـ : عبد المعين الملوحي –ط١– نشر مجمع اللغة العربية في دمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) ، تحـ :محمد بهجة البيطار ، نشر المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي ، دمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ – ط٢– نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
- الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) ، تحـ : عبدالحسين الفتلي ، ج١ النجف الأشرف مطبعة النعمان ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، وج٢، بغداد ،مطبعة الأعظمي ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) : أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) ، تحـ : ابراهيم الإبياري ، نشر المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٣ .
- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري (٥٤٢هـ) – تحـ: محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف(مجلد واحد) : أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحـ :محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت (د.ت) .
- الإيضاح في شرح المفصّل (مفصل الزمخشري ٥٣٨هـ) : ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تحـ : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي القرشي الأشبيلي (٦٨٨هـ) ، تحـ : عيادة بن عيد الثبيتي –ط١– نشر دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م

– البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تحـــ : طه عبد الحميد طه ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠٠هـــ/١٩٨٠م .

– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـــ) تحـــ : زهير عبد المحسن سلطان – ط١– نشر دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢م .

– التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي (٣٧٧هـــ) ، تحـــ : عوض بن حمد القوزي – ط١– مطبعة الأمانة ، القاهرة ١٤١٠هـــ/ ١٩٩٠م .

– الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي(٣٤٠هـــ)، تحـــ: علي توفيق الحمد – ط ٥– نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٧/ ١٩٨١م .

– الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي(٧٤٩هـــ)، تحـــ : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، – ط ١– نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـــ/ ١٩٩٢م .

– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : علاء الدين الأربلي (القرن الثامن الهجري) ، تحـــ: حامد أحمد نيل ، نشر مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٤٠٤/ ١٩٨٤ .

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : مصطفى محمد عرفه الدسوقي (بعد سنة ١٢٣٣هـــ) ، نشر مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة .

– حاشية الصبّان على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبّان(١٢٠٥هـــ) تحـــ : مصطفى حسين أحمد – ط١– نشر دار إحياء العربية ، مطبعة البابي الحلبي

– حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح : ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١هـــ)، مطبوع بهامش شرح التصريح – ط١– مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٩٥٤هـــ .

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـــ) ، تحـــ : عبد السلام هارون – ط٤– مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٨هـــ / ١٩٩٧م .

– الخصائص(مجلد واحد): ابن جنّي (٣٩٢هـــ) ، تحـــ: محمد علي النجار– ط٢– نشر عالم الكتب، بيروت ١٤٣١هـــ/ ٢٠١٠م .

– درّة الغوّاص في أوهام الخواص : القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـــ)، تحـــ : عبد الله بن الحسيني – ط١ – المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٦م .

– الدرراللوامع على همع الهوامع : الشنقيطي(١٣٣١هـــ) ، نشر المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د. ت) .

- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلّق عليه : محمود محمد شاكر – ط٣– نشر المؤسسة السعودية بمصر ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (٧٠٢هـ) ، تحـ: أحمد محمود الخراط – ط٣– نشر دار القلم ، بيروت ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
- سرّ صناعة الإعراب : ابن جني ، تحـ : حسن هنداوي – ط١– نشر دار القلم ، دمشق ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل (٧٦٩هـ) ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٤– نشر دار الغدير، قم ١٤٣٢هـ/٢٠١١م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (٦٨٦هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود –ط ١– نشر دار العلمية ، بيروت ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى الأشموني (٩٢٩هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٢– مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م .
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك) : ابن مالك (٦٧٣هـ) ، تحـ : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون – ط١– طبعة هجر ، القاهرة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحـ: محمد باسل عون السّود –ط١– نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحـ: صاحب جعفرأبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ١٩٨٠ .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ) ، تحـ :أحمد السيد سيد أحمد ، نشر المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح شواهد المغني : جلال الدين السيوطي ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت (د . ت) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد– ط١١– نشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحـ : عبد المنعم أحمد هريدي – ط ١– دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، تحـ : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، – ط١ – نشردار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل (مفصل الزمخشري ٥٣٨هـ) أربعة مجلدات : ابن يعيش(٦٤٣هـ) ، (تحـ:أحمد

السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د . ت) .

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي اليمني ،
تحـ : محمد عبد السلام شاهين – ط١– نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

- الكتاب : سيبويه (١٨٠هـ) ، تحـ : عبد السلام هارون – ط ٣– مطبعة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل : جار الله محمود الزمخشري (٥٣٨هـ) ، تصحيح عبد الرزاق المهدي – ط ١– نشر دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت)

- اللامات:أبو القاسم الزجاجي ، تحـ : مازن المبارك –ط٢– دار صادر، بيروت١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- لسان العرب : ابن منظور (٧١١هـ) ، نشر دار صادر ودار بيروت ١٩٥٦م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني ، تحـ : علي النجدي
ناصف وآخرين – ط٢– نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- مشكل إعراب القرآن(مجلد واحد) : مكي بن أبي طالب ، تحـ : صالح حاتم الضامن ، نشر وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ١٩٧٥م .

- معاني القرآن : الفراء (٢٠٧هـ) ، تحـ : أحمد يوسف نجاتي وآخرين – ط ٣– نشر عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- معاني النحو : فاضل السامرائي – ط ٢– دار الحكمة ١٩٨٩م .

- المفصّل في علم العربية : جار الله محمود الزمخشري–ط٢– نشر دار الجيل ،بيروت (د.ت).

- المقتضب : المبرد (٢٨٥هـ) ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمه – ط٣ – نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ علي محمد الضباع ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت (د. ت) .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه :الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) ، تحـ : زهير عبد المحسن سلطان – ط ١– نشر معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(ثلاثة مجلدات) : جلال الدين السيوطي ، تحـ : عبد الحميد هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د. ت) ..